



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية علوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير
تخصص: إدارة إستراتيجية

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر

تحت عنوان:

واقع البنوك الإلكترونية في الجزائر

اللجنة المناقشة:

- هني أمينة
- خليفة الحاج
- شاشوة فضلون

من إعداد الطالبتين:

- بلحية أسماء
- منصور بختاش أميمة

السنة الدراسية 2022-2023

شكر و عرفان

الحمد لله السميع العليم ذي العزة و الفضل العظيم و الصلاة السلام على المصطفى الهادي الكريم و على آله و صحبه أجمعين.

و بعد و صادقاً لقوله تعالى "و لأن شكرتم لأزيدنكم"

نشكر الله العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على إتمام هذا العمل كما نتقدم بالشكر و الإمتنان للدكتور المشرف "شاشوة فضلون" لقبوله الإشراف على هذه الدراسة، كما نتقدم بالشكر و الإمتنان لأساتذتنا الأفاضل بكلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير الذين ساهموا في توجيهاتهم و نصائحهم. و نتقدم بالشكر إلى عائلتنا و كل من مدنا بيد العون من قريب أو من بعيد و ساعدنا على إنجاز هذا العمل بتعاونهم و تشجيعهم لنا. و الشكر أيضاً إلى المناقشين الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة و بذل الوقت و الجهد في التدقيق و إثراء هذا البحث شكلاً مضموناً.

إهداء

الى روح جدتي الغالية * بلفضال ستي * رحمها الله و اسكنها فسيح جنانه
إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه
بكل افتخار أرجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار
والدي العزيز * العربي *

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و الحنان و التفاني إلى بسمه الحياة إلى من كان
دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي العزيزة * خيرة *
إلى الشموع التي ذابت في كبرياء لتتير كل خطوة في دربي لتذلل كل عائق أمامي فكانوا
رسلا للعلم و الأخلاق أطال الله في عمركم أعمامي و عائلتهم وخاصة * سليمان و عائلته *
إلى سندي في الحياة إلى الذي اعتر بوجوده إلى رفيقي دربي بدونكما لأشياء معكما أكون و
إنا بدونكما لا شيء أخي * محمد * و أختي * نور الهدى *

الى كل العائلة خاصة * جدي الحاج محمد * وجدتي الحاجة خيرة * وعمتي فاطمة *
و كل أخوالي و خالاتي حفظهم الله تعالى
إلى رفيقتي في المشوار * أميمة *
إلى الأستاذ و المشرف الكريم الذي ساعدنا و أمدنا بالإرشادات و التوجيهات و بوجوده
اكتسبنا قوة و محبة لا حدود لها، اعتمدنا عليه في إعداد مذكرتنا الأستاذ
الفاضل * شاشوة فضلون *

إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى أما بعد الحمد لله الذي
وقفنا لنثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضل
تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني و لا تزال من إخوة و أخوات

إلى رفيقة المشوار التي قاسمتني لحظاته رعاها الله و وفقها: أسماء

إلى كل قسم الإدارة الإستراتيجية و جميع دفعة 2023 جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي و إلى كل من أحبهم قلبي

منصور بختاش أميمة

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الفهرس
01	مقدمة عامة
07	الفصل الأول: الخدمات المصرفية
09	المبحث الأول: البنوك التجارية
09	المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية
10	المطلب الثاني: أهمية البنوك التجارية و دورها في التنمية الإقتصادية
11	المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية
12	المطلب الرابع: أنواع البنوك التجارية ومصادر واستخدامات الأموال
14	المطلب الخامس: وظائف البنوك التجارية
16	المبحث الثاني: الخدمات المصرفية الحديثة
16	المطلب الأول: البنوك الشاملة
19	المطلب الثاني: القرض الايجاري
22	المطلب الثالث: الخدمات المصرفية الحديثة
27	الفصل الثاني: العمليات المصرفية الإلكترونية
28	المبحث الأول: وسائل الدفع الالكتروني

28	المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الالكتروني
28	المطلب الثاني: انواع وسائل الدفع الالكتروني
29	المطلب الثالث: انواع بطاقة الائتمان
32	المطلب الرابع: تحديات وسائل الدفع الالكتروني
33	المطلب الخامس: خصائص نظام الدفع الإلكتروني
34	المطلب السادس: مزايا و عيوب وسائل الدفع الإلكتروني
35	المطلب السابع: واقع البنوك الالكترونية في الجزائر والوطن العربي والعالم
39	الجانب التطبيقي: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية
40	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
40	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية
41	المطلب الثاني: تعريف بنك "BADR" وأهدافه
43	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك
45	المبحث الثاني: تقديم وكالة مستغانم
45	المطلب الأول: هيكل وكالة مستغانم
48	المطلب الثاني: المنتجات والخدمات المقدمة من طرف الوكالة
50	المبحث الثالث: وسائل الدفع الكلاسيكية المتوفرة لدى الـ BADR
50	المطلب الأول: الشيكات
52	المطلب الثاني: التحويلات

55	المطلب الثالث: السفتجة والسند لأمر
57	المبحث الرابع : وسائل الدفع الحديثة بهذا البنك
57	المطلب الأول: البطاقة البنكية المشتركة CIB
61	المطلب الثاني: إجراءات المقاصة الإلكترونية على مستوى الوكالة
67	الخاتمة العامة
70	خلاصة
71	قائمة المراجع
73	الملاحق

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	قرار تنظيمي بتاريخ 2002/03/14: الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة	44
02	- وكالة مستغانم" الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	47

مقدمة عامة

مقدمة :

يشهد العالم بأسره تزايد عمليات التجارة الالكترونية ، وفيما لاشك فيه أن البنوك بصفة عامة والخدمات الالكترونية بصفة خاصة يعتبران نبض الاقتضاء في أي بلد يشهد تطورا مع العصر وينعكس هذا على اقتصاد أي دولة كانت ، ففي هذا العصر المتقدم والمتطور نحتاج إلى نوعية البنوك الالكترونية الغير تقليدية لنمو المتسارع لتكنولوجيا ، وهذه البنوك الالكترونية ساهمت في شكل كبير في تطوير البنوك وجعلها مواكبة مع الزمن المعاصر ولذلك وجب الاهتمام بهذا القطاع من اجل تحسين جودة وكفاءة مستواه . وشهدت الساحة الالكترونية العديد من التطورات والتحديات أهمها التوجه نحو البنوك الشاملة ، وإعادة هيكلة الخدمات البنكية لهدف زيادة القدرة التنافسية بصفة عامة ، والاندماج الالكتروني بصفة خاصة .

وتعتبر البنوك الالكترونية حديثة مقارنة بالمصارف التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة والتي تتلقى اهتماما كبيرا من طرف المجتمع المصرفي الدولي ، نظرا لتطور التقنيات على مستوى عال بالنسبة للبنوك العادية . فهذا النظام الالكتروني يؤمن ويتيح لزبون إمكانية تحويل مبالغ من حساب بنكي إلى آخر بسهولة والحصول على المعلومات ومختلف الخدمات من خلال شبكة الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى لأي وقت يريده .

كما يوفر البنك الالكتروني العديد من المزايا أهمها الاطلاع على الحساب ومعرفة الخدمات المصرفية التي يقدمها للعملاء ومعرفة مواعيد القروض وإجراءات التحويلية البنكية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف . ومن أهم الدول التي تعرفها تقدما وتطورا ملحوظا هي السويد ، هولندا ، سنغافورة ، النمسا ، والولايات الأمريكية المتحدة وسويسرا والى غيرها من البلدان المتقدمة ، فان أغلبية بنوك هذه الدول تعرض خدماتها عن طريق الانترنت التي تسجل اكبر عدد ممكن من مستخدمي البنوك الالكترونية .

وتعد البنوك الجزائرية جزء من البنوك الالكترونية العربية إذ تعيش مشاكل عديدة ومعقدة وتظهر خاصة أثناء تقديم خدماتها ، ومما قد يكون هذا عائقا وحاجزا في وجه الاستثمار ، وتتعلق هذه المشاكل الكبيرة بالجودة والكفاءة والسرعة في الأداء ، لغياب شبكات الالكترونية التي تربط بين البنوك لتسهيل تبادل المعلومات وتنفيذ مهام بدقة وسرعة ممكنة ، فالبنوك الجزائرية تحتاج إلى تطورات كبيرة من اجل مواجهة التحديات والصعوبات التي ستواجهها لمواكبة التطورات العالمية وإلا فإنها ستجد نفسها أمام فجوة كبيرة ، لذلك عليها ان تستخدم الخدمات المصرفية الالكترونية .

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

2/ - الإشكالية : نطرح الاسئلة التالية :

ما هو هدف تطبيق الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر؟ وما أهميتها؟

تساؤلات فرعية :

- ما المقصود بالبنوك الالكترونية؟ وما مزاياها؟
- ماهي الحوافز التي تجذب العميل إلى استخدام البنوك الالكترونية؟
- ماهي أهم الوسائل الدفع الالكتروني؟ وماهي متطلباتها؟
- ماهي الخدمات المقدمة من طرف البنوك الالكترونية؟
- ما مدى تحقيق البنوك الالكترونية الجزائرية لأهدافها وماهي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها وماهي الأفاق؟

3/ - فرضيات الدراسة :

ينجذب العميل إلى استخدام البنوك الالكترونية بسبب العديد من الحوافز أهمها الحصول على الأمن والخصوصية وسرعة الحصول على الخدمات المصرفية الالكترونية من أسباب تفضيل الصرفة الالكترونية عن التقليدية.

توعية البنكية الالكترونية ويعزز نموها و قدرتها على تشغيل الأموال وتحقيق عوائد مرتفعة .

يسمح استخدام وسائل الدفع الحديثة للبنوك الالكترونية في الجزائر بتحقيق العديد المزايا أهمها اللجوء لأحد وسائل المنافسة وأيضا تقديم الخدمات البنكية بوقت قصير وبأقل تكلفة .

تعاني البنوك الالكترونية الجزائرية من العديد من الصعوبات والعراقيل أهمها عدم توفر البنية التحتية مما يصعب توسيع خدماتها .

4/ - أهمية البحث : لهذا البحث العديد من المزايا أهمها :

التزويد بالمعلومات وزيادة معارفنا في الموضوع ويعتبر من ابزر المواضيع المهمة في الساحة البنكية .

زيادة حجم العملات التجارية وسهولة الدخول إلى الأسواق المحلية والعالمية .

لفت انتباه الباحثين مستقبلا لدراسة هذا الموضوع وإثراء أهميته وتحليل إبعاده .

تحفيز العميل إلى التوجه نحو البنوك الالكترونية .

5/ - أهداف البحث : تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

معرفة البنوك الالكترونية ودورها في التنمية الاقتصادية .

تهدف إلى التعرف على آليات والاتجاهات الحديثة والمتطلبات الأساسية التي تركز على البنوك الالكترونية .

توعية العميل لاستخدام البنوك الالكترونية .

6/ - تأهيل دراسة الموضوع :

تمكن أهمية دراسة هذا الموضوع من معرفة الخدمات البنكية الالكترونية المقدمة من طرف البنوك التي تسعى إلى تحسين أداء الاقتصادي وتوفير الوقت والجهد .

7/ - أسباب اختيار الموضوع :

1-7/ - الأسباب الذاتية :

طرح موضوع بالنسبة للباحث مستقبلا .

تقديم الإضافة العلمية ضمن مجال البحث والتخصص .

أهمية الموضوع والميول الشخصي للبنوك بصفة عامة .

7-2/ - الأسباب الموضوعية :

قلة البحوث في هذا الموضوع .

إبراز مزايا بطاقات الائتمان بهدف جذب العملاء للطلب عليها .

معرفة أهمية البنوك الالكترونية في حياتنا اليومية .

8/ - المنهج المتبع في البحث :

في إطار هذا البحث لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة البنوك الالكترونية وخدمات البنكية واهم مزاياها والمخاطر والناجمة عنها والخدمات التي تقدمها ، كما تطرقنا إلى لب البنوك لمعرفة آليات واتجاهات الحديثة ثم انتقلنا إلى المنهج التحليلي وذلك من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وتوضيح أهم الخدمات التي يقدمها البنك .

9/ - الدراسات السابقة : من الدراسات السابقة التي تناولها هذا الموضوع ما يلي :

الأستاذ الوافي ميلود " واقع البنوك الالكترونية في الجزائر " ، جامعة تلمسان 2004 وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ، والإشكالية التي يدور حولها الموضوع هي :

ما هي العراقيل التي تؤخر من تطبيق نظام البنوك الالكترونية في البنوك الجزائرية ، وماهي الاستراتيجيات التي يجب إتباعها لتطبيقه الفعال ؟ ومن خلال دراسة الميدانية توصيل إلى ما يلي :

تأخر البنوك الالكترونية في مجال استغلال الانترنت وتجاهله لمزاياها .

عدم توفير الوعي الكافي للعملاء لمزايا الخدمات البنكية الالكترونية .

عدم توفر البنية التحتية للاتصالات الفعالة السريعة .

10/ - متغيرات الدراسة :

متغيرات الدراسة هي العوامل التي من خلالها يتم ربط العلاقات لإثبات فرضيات الدراسة والخروج بما يؤدي إلى تحقيق هذه الدراسة أو البحث على هذه التغيرات هي : - المتغيرات المستقلة : تشمل في الحوافز المادية والمعنوية .

المتغيرات التابعة : تتمثل أهم خدمات البنك الالكتروني .

11/ - أدوات البحث :

لقد اعتمدنا جمع المعلومات والبيانات ككل من الوسائل وأدوات في كل من جانب النظري و التطبيقي .

في الجانب النظري : للحصول على المعلومات تم اعتماد على مسح المكتبي لكل من المكتب والمذكرات والوسائل وكل مرجع له صلة ببحثنا هذا . بالإضافة إلى الانترنت لاعتبارها وسيلة مهمة وحديثة وسريعة للحصول على المعلومات .

أما من حيث الجانب التطبيقي : المتحصل عليه من خلال التربص بالجانب الميداني المتعلق بالمذكرة والحوافز المادية والمعنوية والتي تم ذكر منها ما يلي :

تفسير وتحليل الاستبيان الموجه لموظفين البنك المختارين في هذا البحث .

أرقام الخاصة بالبنك محل دراستنا .

الجدول لعرض بعض المتغيرات والبيانات والمعلومات المتحصل عليها من خلال الاستبيان .

من خلال المنهجية قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول :

في الفصل الأول سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية للبنوك التجارية من تعريف ووظائف وأهداف وأيضا أهمية البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية ، إضافة إلى الاتجاهات الحديثة التي احتوت على البنوك الشاملة ، القرض الإيجاري ، الاندماج المصرفي والخدمات المصرفية الحديثة المتمثلة في خدمة الصراف الآلي والبطاقات البنكية .

إما الفصل الثاني فسنخصصه للتعريف بنظام الدفع الإلكتروني مع ذكر أطرافه وخصائصه ، ثم سننقل إلى تحديد مختلف وسائل الدفع الإلكتروني من بطاقات الاعتماد على اختلاف أنواعها . الشيك الإلكتروني وغيرها من وسائل دفع إبراز أهم مزايا وعيوب هذه الوسائل .

أما في الفصل الثالث والأخير فسنقوم بدراسة حالة بنك التنمية المحلية محاولين أولا تعريف هذا البنك ونشأته وتطوره التاريخي وإبراز مهامه وذلك قبل أن ننقل إلى إبراز أهم الخدمات التي يقدمها للعملاء أولها خدمة الصراف الآلي وكل ضوابطه ثم خدمة البطاقات حية نجد في هذا البنك رابع أنواع وأخيرا المقدمة من بنك الانترنت الخاص به

الفصل الأول

الخدمات المصرفية

قد شهد القطاع المصرفي الإلكتروني تغييرات و تطورات عديدة من أهمها:

تزايد اندماج بين البنوك و الإنتشار السليم لمفهوم البنوك الشاملة، و القرض الإيجاري، و ظهور الخدمات المصرفية الإلكترونية. و لهذا الإعتبار رأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى المفاهيم الأساسية للبنوك التجارية من تعريف و وظائف و أهداف و أيضا أهمية البنوك و دورها في التنمية الإقتصادية.

المبحث الثاني: تناولنا فيه العمليات المصرفية الحديثة و خدماتها.

مقدمة:

يعتبر البنك التجاري من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة التي تساهم بشكل فعال في الدورة الإقتصادية. بإعتباره متعاملاً إقتصادياً يتعامل بالنقود، و يعتبر المعيار الأساسي لنجاح إدارة البنك التجاري و يؤثر على جميع المجالات في الحياة الإقتصادية من خلال التأثير في عرض النقود و وسائل الدفع المتوفرة.

المبحث الأول: البنوك التجارية

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية

إن للبنوك التجارية تعاريف متنوعة و مختلفة نذكر منها:

- هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجل محددة و تزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية و دعم الإقتصاد القومي، و تباشر عمليات تنمية الإيداع و الإستثمار المالي و كل ما تستلزمه المشروعات من عمليات مصرفية و تجارية و مالية وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.

- هي البنوك التي تعتمد أساساً على الأعمال التجارية من تلقي الودائع و خصم الكميات و شراء و بيع العملات الأجنبية إصدار خطابات الضمان و فتح الإعتمادات و تقديم القروض قصيرة الأجل.¹

- هي مؤسسة مالية تتعامل في عملية الدين، أو الإئتمان فهي تحصل على الموارد المالية من خلال تجميع مدخرات الأفراد و مؤسسات الأعمال و التجار في شكل ودائع جارية (تحت الطلب) و ودائع إيداعية، و كذلك الودائع طويلة الأجل، تقوم بإستخدام هذه الموارد المالية في تقديم القروض و التمويل اللازم للوحدات الإستهلاكية و الإنتاجية في المجتمع، كما يقوم بشراء الأوراق المالية التي تصدرها مؤسسات الأعمال و الحكومة للحصول على عوائد نقدية تمثل المصدر الأساسي لإيرادات البنك.²

و كتعريف شامل لما سبق ذكره فإن البنك التجاري هو مؤسسة مالية يتركز نشاطها في قبول الودائع و منح الإئتمان، و لهذا فهو وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال و بين الذين يحتاجون إلى سيولة و يكون ذلك مقابل أرباح معنية.

¹ سامر بطرس جلدة، النقود و البنوك دار البداية عمان الطبعة الأولى 2008 ص 78
إسماعيل أحمد الشناوي د-أحمد السريفي، د- أحمد رمضان نعمة الله إقتصادية النقود و البنوك و الأسواق المالية دار التعليم الجامعي 2001 ص 183-184

المطلب الثاني : أهمية البنوك التجارية و دورها في التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: أهمية البنوك التجارية.

تبرز أهميتها من خلال الدور التي تلعبه من تهيئة الأموال و ضخها في مجالات إستثمارية متعددة و التي تساهم بدورها في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية.

- تحتوي البنوك التجارية تقريبا على ثلث الأصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الإقتصاد.
- لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع.
- لدى البنوك التجارية القدرة على توليد الأموال من الإحتياجات المتولدة من إيداعات الجمهور.
- تعد البنوك التجارية القناة الأساسية التي من خلالها تمرر الدولة سياستها النقدية.
- تعد البنوك التجارية قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي.
- يستطيع البنك تقديم خدمات مالية بشكل أفضل و أوسع من باقي المؤسسات المالية، كما يستطيع أن يلبي كل من الحاجات الإئتمانية و الدفع و التوفير من الأفراد و قطاع الاعمال و الحكومات.

الفرع الثاني: دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية.

لقد توسع الدور الإقتصادي التي تلعبه البنوك التجارية، و قد أدركت الحكومات أهمية هذا النشاط المصرفي، و أخذت في حساباتها هذه البنوك عند إعداد خطط التنمية السنوية و الخماسية و غيرها، ولهذا نلاحظ أن المصارف التجارية قد تضاعفت أهميتها في ثلاث محاور³ رئيسية هي:

- خروجها عن النشاط التقليدي و قيامها بأدوار و مهام جديدة.
- دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها المنتشرة القارات ، فقد اصبح للمصرف التجاري دوره في الدول النامية بعد المفاهيم الجديدة التي اصبح يقدمها للعملاء و سئوجز فيما يلي الأهمية الاقتصادية لنشاط المصارف التجارية و دورها في خدمة التجارة الدولية .
- جذب و تجميع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات المفيدة يهدف زيادة الانتاج المحلي .

قيامها بالاستثمار المباشر : رغم جميع الخدمات و التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل الحكومات و البنوك فان الافراد لا يزالون يترددون في الاستثمار خوفا من الخسارة وراحوا يكتفون بالمشاريع التي تعود بفائدة ربح بسيط و مضمون.

³ د- فلاح حسن عدلي الحسيني، د-عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمشي و إشراك معاصر)، دار وائل للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى 2008 ص 33، يوسف كمال أهمية البنوك التجارية

قيامها بدور بارز في الاسواق المالية: بدأت المصارف التجارية تنشئ اقساماً متخصصة للاوراق المالية وقد توسعت بشكل كبير في هذا المجال من حيث :

- قيامها بدور الوسيط للعملاء في السوق المالية في شراء وبيع الاوراق وتحصيل الارباح الناتجة مقابل عمولة معينة .
- شراء وبيع الاوراق المالية لحسابها في المالية
- تقديم خدمات جديدة للعملاء : تعمل على تقديم الافضل للعملاء ، ومن الخدمات المصرفية الحديثة التي تقدمها المصارف التجارية في الوقت الحاضر :

1- بيع وشراء الشبكات السياحية.

2- بطاقة الاعتماد.

3- تاجير الصناديق الحديدية.

4- الصراف الألي.

5- خدمات الكمبيوتر.

- اتساع النشاط في تطوير خدمة التجارة الدولية وأهم نشاط يكمن في الاعتمادات المسندية وأسعار العملات . ويحتل الائتمان المصرفي للبنوك التجارية موقعا هاما في التنمية لقدرته على خلق النقود التي تتوقف على قرارات.

المطلب الثالث : أهداف البنوك التجارية

تتمثل اهداف البنك التجاري فيما يلي :

- الهدف الاول : تحقيق اقصى ربحية من خلال زيادة الايرادات طالما ان جانبا اكبر من التكاليف ثابت فاي انخفاض في الايرادات كفيل بانخفاض أكبر في الربح .

الهدف الثاني: يتمثل في تجنب وتعرض لنقص شديد في سيولة حتى لا يؤثر ذلك في ثقة المودعين .

الهدف الثالث : يتمثل في تحقيق أكبر قدر من الامان للمودعين وبالتالي حماية اموالهم بالإضافة الى تحقيق اهداف ملاك المشروع المتمثلة في زيادة معدل الارباح وزيادة القيمة الفعلية لاسهم المصرف ، اما الادارة فهدفها تنوع الخدمات وجودة اعلى بتكلفة اقل ، اما المودعون فهدفهم زيادة اسعر الفائدة واسترداد اصل الوديعة وعوائدها في موعد الاستحقاق ، وهدف الحكومة يتمثل في الالتزام بالقوانين والانظمة

والتعليمات ، وتحصيل الضرائب ، واخيرا بالنسبة للمجتمع فهده رفع مستوى المعيشة وحسن استغلال الموارد المتاحة⁴ .

المطلب الرابع : انواع البنوك التجارية ومصادر واستخدامات الاموال :

الفرع الاول: انواع البنوك التجارية :

ويمكن تقسيم انواع البنوك التجارية الى خمسة انواع :

1- البنوك ذات الفروع : حيث تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي وقد يحدث اختلاف في الخدمات المصرفية المقدمة من طرف الفروع ، فهي تقوم بكافة العمليات التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير ومتوسط الاجل، كما تتعامل في مجالات الصرف الاجنبي .

2- بنوك السلاسل :هي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها اداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم سياسة العامة لها وينسق الاعمال بينها ، وتستمد هذه البنوك نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وينتشر وجود مثل هذا النوع من المصارف في الولايات المتحدة الامريكية⁵ .

3- بنوك المجموعة (المقايضة): وهي اشبه الشركات القابضة التي تتولى انشاء عدة بنوك او شركات مالية فتمتلك رأسمالها وتشرف على توجيهها وهي ذات طابع احتكاري .

4- البنوك الفردية : هي البنوك الصغيرة التي يملكها افراد او شركات اشخاص تنشر مواردها في اصول بالغة السيولة مثل الاوراق المالية والارواق التجارية المخصومة والتي لها قدرة التحول الى نقود في وقت قصير وبدون خسائر .

5- البنوك المحلية : هي بنوك تقتصر انشطتها على منطقة جغرافية كالمدينة ، ومثل هذه البنوك تخضع للرقابة من قبل السلطة المحلية وقد يستوجب على البنوك المحلية حدود منطقتها .

الفرع الثاني : مصادر واستخدامات أموال في البنوك

يعتبر البنك التجاري وسيطا ماليا بين المقترضين والمدخرين حيث يمثل أصحاب الأموال والودائع جانب مصادر الاموال بينما يمثل مستخدمو الأموال جانب استخدامات الاموال ويمكن توضيحها كالآتي :

1. مصادر الاموال (المطلوبات) : وتقسم الى مجموعتين رئيسيتين هما :

⁴ سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى ص 19-20
⁵ محمد عبد الخالق، الإدارة المالية و المصرفية، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى ص 21، ص 58

1.1 الموارد الذاتية : وهي عبارة عن التزامات البنك اتجاه أصحاب رأسماله وتتكون من رأس المال المدفوع وحقوق المساهمين المتمثلة في الاحتياطات والمخصصات مثل مخصصات الديون المشكوك فيها وكذلك اسعار الحملات الاجنبية .

2.1 الموارد الخارجية : وتتمثل التزامات البنك مع الغير حيث تشكل الودائع الجزء الاكبر من هذه الالتزامات التي يحرص البنك في التعامل معها وردها لأصحابها عند الطلب، ومن أهم الموارد الخارجية:
2. الودائع بمختلف انواعها واجالها وتقسم الى :

1. الحسابات الجارية : يتم التعامل بها من خلال الشبكات وتكون الفوائد عليها قليلة جدا بالإضافة الى الحرية في الايداع والسحب .
وهي تقسم بدورها الى :

2.2 ودائع لأجل: هذا النوع يملك اعلى نسبة فوائد حيث انه من الناحية القانونية لا يجوز كسر هذه الوديعة بالسحب منها او إلغاء الاتفاقية مع البنك ، لكن في واقع الحال يمكن كسر الوديعة مقابل خسارة الفائدة من قبل العميل .

3.2 ودائع لأجل بإشعار: هنا يتم الاتفاق على اوقات محددة يقوم بها العميل بالسحب من وديعة قبل الموعد .

4.2 حسابات التوفير : تمثل مقدرات فائضة عند الحاجة ومقدرة لأغراض مستقبلية ويحق للعميل السحب والايدياع كالحساب الجاري حيث لا يجوز التعامل بوساطة الشبكات مقابل فائدة عالية مع فرصة الحصول على جوائز من قبل البنك.

5.2 الودائع المجمدة : وهي عبارة عن أمانات مثل الكفالات وخطابات الضمان ويترتب عليها التزام في المستقبل ، حيث يردها البنك للعميل عند نهاية الالتزام .

3. الاقتراض من البنوك الاخرى : ويتم اللجوء لهذا النوع من الاقتراض في فترات انخفاض السيولة لدى البنك في حالة التعرض في للسحوبات كبيرة حيث تكون قصيرة الاجل .

4. الاقتراض البنكي المركزي : يمثل العنصر الاستثنائي من مصادر التمويل الخارجي لأن البنك المركزي يعتبر المقرض الاخير بحيث الاقتراض ضمن شروط وضوابط معينة .

5. استخدامات الاموال (الموجودات): يعتمد استخدام الاموال على موارد البنك ، حيث توزع الموارد ضمن قائمة تدرج تنازليا في درجات سيولتها وتصاعديا في معدلات ربحتها وتتمثل المستخدمات في ثلاث مجموعة هي :

1.5 المجموعة الاولى : وهي الاصول النقدية ذات السيولة التامة وتسعى بخط الدفاع الاولى عن سيولة البنك لمواجهة السحب على الودائع و تشمل عادة النقد في خزينة البنك و الأرصدة لدى البنك المركزي حيث تخضع هذه الأصول إلى متطلبات الاحتياطي الإلزامي و الاحتياطي النقدي للبنك المركزي.

2.5 المجموعة الثانية: و تشمل معظم أوجه استخدامات أموال البنك و يمكن تقسيم هذه المجموعة إلى الأنواع التالية حسب السيولة:

1.2.5 الأصول الشبه النقدية أو شديدة السيولة: تتمثل خط الدفاع الثاني لمواجهة متطلبات السحب على الودائع و تشمل الأرصدة المستحقة على البنوك المحلية و الأجنبية.

2.2.5 الأوراق المالية الحكومية: و تشمل أدوات الخزينة قصيرة الأجل و السندات الحكومية طويلة الأجل و تتميز بكونها عالية السيولة بسبب بيعها بسرعة.

3.2.5 الكمبيالات المخصومة: و تشمل على عملية الإقراض قصير الأجل من خلال خصم كمبيالات و تتميز بسيولة عالية بسبب إعادة خصمها لدى البنك المركزي.

4.2.5 القروض و السلف: و هي يعتمد عليها البنك في تحقيق الربح و تتصف بكونها قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة.

3.5 المجموعة الثالثة: و هي الأصول التي يسعى إليها البنك من أجل تحقيق أقى درجة ربحية حيث تحتل المقام الأول في حين عامل السيولة يحتل الإعتبار الثاني حيث تستخدم في مجال الإستثمارات الصناعية طويلة الأجل مما يعاني في تحقيق أكبر إستقرار في ثباتها لدى البنك.

المطلب الخامس: وظائف البنوك التجارية و من أهمها:

- 1- خلق نقود الودائع : تتميز البنوك بقدرتها على خلق نقود الودائع والتي تشكل جزءا مقسما من عرض النقد ويعتمد ذلك على الحساب تحت الطلب الذي يقوم بفتحه لعميله.
- 2- قبول الودائع : تعتبر من أقدم الوظائف التجارية حيث تعتبر هذه الودائع داينا على البنك التجاري⁶ وتتألف :

⁶ سمار بطرس جلدة، النقود و البنوك، مرجع سبق ذكره ص 82-83

- 1.2 ودائع الاجل : وهي وديعة لايجوز لصاحبها سحبها الا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك .
- 2.2 ودائع تحت الطلب : وهي تمكن صاحبها ان يسحب منها الا بعد اخطار المصرف لفترة زمنية متفق عليها .
- 3- شراء وبيع الاوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين مع البنك .
- 4- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.
- 5- توفير الخزائن الخاصة لحفظ الممتلكات الثمينة .
- 6- تقديم القروض والسلف قصيرة ومتوسطة الاجل الى مختلف القطاعات الاقتصادية وبشكل خاص الى القطاع التجاري وقطاع الانشاءات والصناعة بالاضافة الى فتح الحسابات التجارية على شكل تسهيلات الائتمانية وخصم الكمبيالات .
- 7- تمويل المستوردات من خلال فتح الاعتمادات المسندية .
- 8- القيام ببعض الاستثمارات المتمثلة في شراء الاراضي والاستثمار في الادوات والسندات الحكومية مع التوفيق بين السيولة والربحية والضمان المصرفي .
- 9- اصدار خطابات الضمان: ويقصد بيه تعهد كتابي من المصرف بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون الى طرف اخر خلال الفترة المحددة وذلك في حالة عدم قيام الزبون بالوفاء بتلك الالتزامات مباشرة في تاريخ الاستحقاق ويتقضى المصرف عمولة من الزبون مقابل هذه الخطابات .
- 10- تقديم خدمات استشارية متعددة في مجال الدراسات الاقتصادية والفنية وكيفية ادارة الاعمال .
- 11- خدمات البطاقة (بطاقة الاعتماد) .
- 12- التحصيل من غير النيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة على ذمته .
- 13- ادارة الاعمال والممتلكات المتعاملين مع البنك .
- 14- التعامل بالبيع والشراء في العملات الاجنبية .
- 15- تمويل الاسكان الشخصي لزيائن من خلال منحهم القروض .
- 16- ادخار الاموال لاغراض محددة كالزواج وتمويل نفقات الدراسة الجامعية.
- 17- دفع الحوالات البرقية والبريدية الواردة.
- 18- دفع الصكوك المسحوبة على المصرف .

المبحث الثاني: الخدمات المصرفية الحديثة.

المطلب الاول : البنوك الشاملة

الفرع الاول : نشأة البنوك الشاملة.

إن التغييرات المصرفية العالمية التي عكستها العمولة على اداء واعمال البنوك هي ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك فبعد فترة طويلة من ادارة البنوك اصبحت الفروق الاساسية بين كل بنك واخر هي تخصص كل منها في ادارة انواع معينة من الاصول المالية تكون اكثر ملائمة مع انواع محددة من الموارد بالإضافة الى تواجد قوانين الحكومة التي كانت تعمق التخصص الوظيفي للبنوك وبالتالي ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال ادارة البنوك .

إلا أن تزايد الاتجاه نحو العولمة أظهر الكيان خاص بالبنوك الشاملة الذي جاء لعملية تضخم البنوك ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم اعمال الوساطة المالية الأخرى .

وهكذا ظهرت البنوك الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة تقوم على تنويع كامل الاعمال والوظائف لتلبي على طلبات العميل وتحل جميع مشكلاته.

الفرع الثاني: مفهوم البنوك الشاملة

- هناك عدة تعاريف عن البنوك الشاملة نذكر منها :

- في تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من مختلف القطاعات ، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند على رصيد مصرفي .

- هي تلك البنوك التي تقوم بممارسة كل وظائف البنوك التجارية اضافة الى وظائف بنوك الاستثمار والاعمال ، حيث تملك ايضا في نفس الوقت اسهم شركات المساهمة في ادارتها

وبصفة عامة يمكن القول انها البنوك التي لم تعد تقتيد بالتخصص المحدود بل اصبحت تمد نشاطها الى كل المجالات وتحصل على الاموال من مصادر متعددة وتوجهها الى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁷ .

الفرع الثالث: مميزات البنوك الشاملة

⁷ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها، الدار الجامعة، الإسكندرية 2007، ص18

- التنوع في موارده المالية وكبر حجمه .
- محفظته من القروض تشمل جميع القطاعات الاقتصادية.
- التوزيع الجغرافي لمحفظة القروض والاستثمارات.
- تنوع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.
- توفر الخبرات المتميزة في هذا النوع المصارف.
- قدرة المصارف الشاملة على المشاركة في توظيف الاموال المتوفرة لديها في عملية التنمية الشاملة والدخول الى الاسواق المالية لشراء وبيع الاسهم والسندات.
- مشاركة الدولة في سياستها الاقتصادية والمالية و النقدية و توظيف الفائض من السيولة في الاوجه التي تحقق التنمية الاقتصادية المستدامة .
- قدرتها على تمويل المشاريع الحكومية وشراء مديونية الحكومة في بعض الاحيان .
- ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية.
- قدرته على مواجهة الظروف الاقتصادية الاستثنائية وتحقيق التوازن في السوق المصرفي.
- قدرة هذه البنوك على مواجهة التغيرات الائتمانية.

الفرع الرابع: دور البنوك الشاملة.

- تقوم بأعمال كل البنوك (بنوك تجارية ، متخصصة وبنوك اعمال) في وقت واحد أي أنها غير متخصصة وتستطيع القيام بتملك اسهم المساهمة و الاشتراك في ادارتها في نفس الوقت .
- تنوع مصادر الحصول على الاموال و الإيرادات من القطاعات المختلفة عن طريق ادارة الخصوم و التوظيف القائم على مواجهة السيولة بوساطة تنمية الموارد المالية للبنوك و اللجوء الى مصادر التمويل غير تقليدية⁸ .

⁸ د.خباية عبد الله، الإقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة التقليدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2008،

- تنويع ادوات الاستثمار و القيام بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة و الخدمات القائمة على التكنولوجيا المصرفية بصفة خاصة اصدار السندات التي تطرح الى الاكتتاب العام وبيع حقوق الملكية الى جميع المساهمين .

- تقوم بعمليات خارج الموازنة التي تساعد بتغطية تكاليف و اعباء الخدمات التقليدية وذلك من خلال عوائدها المرتفعة .

- الفرع الخامس: وظائف البنوك الشاملة:

يمكن عرض اهم الوظائف الاساسية في خطوط عريضة على النحو التالي :

- الوظائف التقليدية للبنوك ولكن يعد تطويرها في ادخال الاجهزة و المعدات والتكنولوجيا الحديثة .

- القيام بخدمات ترويج الاسهم و ادارة الاكتتاب فيها وخدمات المبادلات و العقود الآجلة و التفضيل.

- القيام بخدمات التوريق .

- اكتشاف و تحليل و دراسة الفرص الاستثمارية .

- ادارة عملية التسويق .

- المساهمة في تأسيس الشركات و الترويج لها.

- وضع الهيكل الاداري والتنظيمي للشركات .

- صناعة الاسواق المتكاملة والقابلة للنمو من خلال توفير المعلومات الحيوية للمستثمرين .

- تحويل الاصول العينية الى اصول نقدية .

- خلق اشكال جديدة من وسائل الدفع المستمرة التدفق .

- اعداد برامج تسمح بإعادة تأهيل الشركات القائمة .

- الاستثمار المباشر في المشروعات التنموية العملاقة

- الاشتراك في عمليات الاندماج بين المصارف والمؤسسات المالية.

- تساهم في فتح الاسواق الخارجية وخلق منافذ للمنتجات الوطنية .

- تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل التجارة الخارجية مثل خطابات الضمان

المطلب الثاني : القرض الايجاري .

الفرع الاول : تعريف القرض الايجاري .

- القرض الايجاري عملية مصرفية ومالية بموجب عقد قانوني تأجير اجهزة انتاجية تستخدمها لفترة معينة مقابل اقساط محددة للتسديد. ولهذا العقد طرفان اساسيان هما :

- المؤجر : وهو مالك الاصل .

- المستأجر : وهو مستعمل الاصل ، والذي يدفع اقساطا دورية لمالك الاصل .

- ويمكن تعريف الايجار بانه نظام تمويلي ويقوم فيه الممول بتمويل شراء اصل رأسمالي بطلب من مستثمر بهدف لمدة لا تقل عن 75% من العمر الافتراضي للأصل مقابل دفعات دورية، مع احتفاظ المؤجر بملكية الاصل حتى نهاية مدة التأجير او تجديد عقد التأجير مرة اخرى .

- هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك ، او مؤسسة مالية او شركة تأجير مؤهلة قانون لذلك بوضع الات او معدات او اية اصول مادية اخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجار مع امكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، ويتم التسديد على اقساط تتفق بشأنها تسعى بئمن الايجار.

الفرع الثاني : خصائص القرض الايجاري .

ومن خلال التعريف يمكن استنتاج الخصائص التالية :

- إن المؤسسة المستأجرة غير مطالبة باتفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة ، وانما تقوم بدفع اقساط لا تسعى ثمن الايجار .

وتتضمن هذه الاقساط جزءا من ثمن شراء الاصل مضافا اليه المتعاقد حوله .

- إن ملكية الأصل او الاستثمار اثناء فترة العقد تعود الى المؤسسة المؤجرة وليس الا المؤسسة المستأجرة ، وتستفيد هذه الاخيرة من حق استعمال فقط ، وتبعا لذلك تكون مساهمة المؤجرة قانونية ومالية ، بينما تكون مساهمة المؤسسة مستأجرة ثلاثة خيارات :

1- طلب تجديد عقد الايجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا دون تغيير ملكية هذا الاصل .

- 2- شراء نهائي لهذا الاصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد ، مع نقل ملكية الاصل وحتى الاستعمال الى المؤسسة المستأجرة اضافة الى حق الاستعمال .
- 3- الامتناع عن تجديد العقد او شراء الاصل وبالتالي ارجاع الاصل الى المؤسسة المؤجرة .

تقيم عملية القرض الايجاري علاقة بين ثلاثة اطراف : المؤسسة المستأجرة والمؤسسة المؤجرة والموردة لهذا العقد . في هذه العلاقة تقوم المؤسسة ااختيار الاصل التي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة ، وتقوم المؤسسة بإجراءات شراء هذا الاصل من المؤسسة الموردة ودفع ثمنه بالكامل، ثم تقوم بتقديمه الى المؤسسة المستأجرة على سبيل الايجار طبعاً⁹ .

الفرع الثالث : انواع القرض الايجاري

يمكن تقسيمه الى اربعة انواع :

- حسب نوع القرض وتحويله : هو تحويل ملكية الفوائد والاطار واختيار الشراء وتعيين المدة الحالية ونجد :

- القرض الايجاري المالي: هو الاستئجار لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن الغائه من طرف المستأجر ، وينص على تحويل كل الحقوق والتزامات والمنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الاصل الى المستأجر عن طريق الاعتماد التجاري ، ويتضمن هذا الاخير حق المؤجر في استعادة نفقاته من راس المال والحصول على الاموال المستثمرة في حالة فسخ الاعتماد . كما يحق للمستأجر تجديد عقد الاستئجار مرة ثانية بإيجار منخفض يتناسب مع كفاءة الآلات والاجهزة في وقتها الجديد ، وقد تكون قيمة الائتمان المجددة مسبقا ، اما في حالة عدم الاتفاق على تجديد العقد فعلى المستأجر ان يعيد الى المؤجر ولا يحق لشركة المستأجرة الغاء العقد الاساسي قبل دفع مجمل التزاماتها.

- القرض التجاري التشغيلي : هو عقد تجاري يحقق استفادة للأصل الراس المالي ، بحيث يحول لصالح المستأجر الحقوق والتزامات والمنافع والمساوي المرتبطة بحق ملكية الاصل الممول والتي تبقى لصالح المؤجر او على عاتقه ، مما يسمح للمؤجر باسترداد الاصل لتأجيره مرة اخرى للمستأجر الاخر ، وراء الاخذ بعين الاعتبار تغطية الخسائر الناجمة عن القيمة المفقودة للأصل سواء نتيجة الامتلاك او التقادم التكنولوجي ، وعلى ذلك فالتأجير عملية تجارية اكبر منها تمويلية .

⁹ د. عبد الرحمان قريش، الإنتمان التجاري <http://article.driot.blogspot.com>

- حسب أصل أطراف العقد : هي المعايير المستعملة تكون وفقا لإقامة كل من المستأجر .
- حسب طبيعة وموضوع العقد : يتعلق بعمليات ايجار للحصول على تمويل الاصول المنقولة بالأصول الثابتة (غير المنقولة).
- القرض الايجاري للأصول المنقولة : هو عبارة عن عمليات ايجار للحصول على تمويل الاصول المنقولة التي تشمل التجهيزات لنشاط المؤسسة المستعملة ، وهي كأنواع قروض الايجار الأخرى تعطى على سبيل الايجار لفترة محددة لصالح المستأجر سواء كان شخصا طبيعيا او معنويا و ذلك مقابل ثمن الايجار ، وفي نهاية العقد يمكن للمؤسسة المستأجرة الحصول على الاصل بسعر مناسب اخذ بعين الاعتبار الاقساط المدفوعة او التخلي عنه نهائيا .
- القرض الايجاري للأصول غير المنقولة : يخص تمويل الاصول المنقولة الموجهة للاستعمال المهني و التي تضم المباني الموجهة للاستعمال التجاري ، المباني الضرورية او اللازمة لممارسة المهن الحرة والاستعمال الفلاحي ، وفي نهاية العقد يمكن للمؤسسة المستأجرة الحصول على الاصل او تتاح لها امكانية التحويل القانونية لملكية العيني على ارض هي اصلا ملك للمؤسسة المستأجرة.
- القرض الايجاري الخاص بالمحالات التجارية والمنشآت الحرفية : هو عبارة عن عقد متعلق بإيجارات تجارية او بمؤسسة حرفية يمنح من خلاله طرف يدعى المؤجر على شكل تأجير مقابل الحصول على ايجارات ولمدة ثابتة لصالح طرف يدعى المستأجر محلا تجاريا او مؤسسة حرفية من ملكه مع الوعد من جانب واحد بالبيع لصالح المستأجر وبمبادرة منه عن طريق دفع سعر متفق عليه مع الاخذ بعين الاعتبار الاقساط التي يتم دفعها بموجب الايجارات مع انعدام امكانية المستأجر في اعادة تأجير المحل التجاري او هذه المؤسسة الحرفية.
- حسب مختلف اطراف العقد: ان عقود التمويل تدخل ضمن الاصناف التالية :
- القرض الايجاري بتحويل نقد : هو عملية تقوم من خلالها المؤسسة ببيع اصل من اصولها سواء كانت اصول منقولة او غير منقولة لمؤسسة قرض ايجاري ، وهذه الاخيرة تقوم بتأجير هذه الاصول لنفس المؤسسة البائعة بعقد قرض ايجاري مع اختيار الشراء في نهاية مدة العقد .
- القرض الايجاري المحتمل : هو عملية يتم من خلالها المورد بيع المعدات والتجهيزات لمؤسسة قرض ايجاري ، ثم يعيد استئجارها منها ثم يؤجرها بدوره الى المستعملين ، اما في حالة عدم قدرة المورد على تحمل المخاطر تقوم مؤسسة القرض الايجاري بتأجير المعدات مباشرة للمستخدمين .
- حسب اصل اطراف العقد : هي المعايير المستعملة وفقا لإقامة كل من المستأجر والمؤجر :

- القرض الايجاري الدولي : هي معاملة يكون فيها مالك الاصل او المؤجر والمستعمل للأصل اي المستأجر مقيمين في بلدين مختلفين ويخضعان لتشريعات متباينة ، فالقرض الايجاري الدولي هو عبارة عن الية التمويل متوسط وطويل الاجل بمتعامل اقتصادي .

- القرض الايجاري الوطني : عندما يجمع مؤسسة قرض ايجاري او بنك بمتعامل اقتصادي وكلاهما مقيم في نفس البلد ، لما تفتح مؤسسة القرض الايجاري فروعها لها في الخارج لممارسة الايجار، فان هذه العمليات تطبق حسب قواعد وتشريعات البلد الموجود فيه ، وتسمى قرضا ايجاريا متكيفا .

الفرع الرابع : مزايا وعيوب القرض الايجاري :

1- المزايا : يوفر القرض الايجاري مجموعة من المزايا أهمها:

- مقدرة المستأجر على سداد ايجار الاصول دون التركيز على حجم اصوله ومقدار رأسمال وحجم نشاطه .

- احتفاظ الشركة الممولة بملكية الاصل موضوع الايجار يجعلها تستغني عن كثير من التي تتطلب في حالة التمويل النقدي التقليدي.

- تقدم مؤسسة الايجار للمستأجر ما يقارب 100% من التمويل المطلوب في حين ان التمويل التقليدي في احسن الظروف لا يمثل سوى 70% من حجم الاستثمار.

- يعتبر التمويل بواسطة الايجار الطريقة المثلى لتمويل المؤسسات الطويلة والمتوسطة التي لم تستفد من التمويل التقليدي لصغر حجمها بسبب افتقارها للضمانات اللازمة بالرغم من مردوديتها العالية وكفاءة رأسمالها المرتفعة .

2- العيوب : رغم الايجابيات إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب أبرزها :

- ارتفاع تكلفته حيث أن قسط الايجار إضافة الى إهلاك الأصل والمصاريف العامة التي تتحملها المؤسسة المؤجرة ومكافآت عن رأسمال المؤجر وهامش من الربح ، إذ إن شركة الايجار تهدف الى الحصول على معدل يتراوح بين 13% الى 18% كمعدل متوسط الفائدة .

المطلب الثالث : الخدمات المصرفية الحديثة.

1. تعريف الصراف الألي : هو جهاز الكتروني مهمته القيام ببعض العمليات المالية الالكترونية ،

تحفظ في نفود بطريقة الية ، وبكمية محددة من العملات لتسهيل اجراء عمليات السحب النقدي ،

يحمل هذا الجهاز رقما سريا يمكن العميل من الحصول على بعض الخدمات المصرفية مثل طلب دفتر الشبكات وذلك بهدف تقليل الجهد والحصول على هذه الخدمات حتى في غير اوقات العمل الرسمية .أو هو تلك الآلات التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار او بشكل مستقل وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف ، ويقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية او بطاقة ذكية للحصول على الخدمات المختلفة.

ومن اهم الخدمات التي يقدمها الصراف الالي :

- ✓ السحب النقدي .
- ✓ ايداع النقد .
- ✓ ايداع الشبكات .
- ✓ دفتر الفواتير .
- ✓ الحصول على البطاقات المدفوعة مسبقا مثل البطاقة التي تسمح بدخول الى الانترنت .
- ✓ الاستفسار عن الارصدة والتحويل من الحسابات .
- ✓ طلب كشف حساب .
- ✓ تغيير الرقم السري .
- ✓ طلب دفتر شبكات .
- ✓ الاستفسار عن اسعار العملات .

2. مكونات الصراف الالي :

- تتكون ماكينة الصراف الالي مما يلي:

- خزانة النقود (CURRENCY POX) : معدة بطريقة مؤمنة ، لا يتم فتحها الا من قبل اشخاص مسؤولين يتم شحنها بأوراق نقدية من فئات معينة .
- طابعة صغيرة (HECEPT PRINTER) : تطبع الايصالات الازمة للعمليات المطلوبة من الزبائن بالخطوات الواجب القيام بها والمعلومات التي يطلبها .
- شاشة ملونة (COLORED SCREEN) : صغيرة الحجم بواسطتها يتم تسهيل اجراء العمليات او الباقات الائتمانية لهذه الغاية .
- قارئ البطاقة (CART READER) : فتحة مخصصة لإدخال البطاقات الممغنطة او البطاقات الائتمانية المعتمدة لهذه الغاية .

- لوحة ازرار (QEYBOARD): وهي لوحة ارقام وعبارات يستعملها العميل لإتمام عملياته المالية .
- فتحة النقود (MONEY DISPENSER): هي فتحة صغيرة تخرج منها النقود التي طلبها العميل بالعملة التي حددها بعد اجراء العملية الصحيحة واذا كانت كمية المطلوبة متوفرة في حسابه .
- صندوق البطاقات المصادر (REJECTED CARD BOX): وهو صندوق خاص لحفظ البطاقات التي صادرتها الماكينة من الزبون نتيجة اخطاء متكررة ، تفاديا بالتلاعب بالماكينة ، او نتيجة خلل في البطاقة لمنع استعمال بطاقات مزيفة.
- كاميرا: في بعض الاحيان يوجد كاميرات تصور لأخذ صور الزبائن الذين يجرون العمليات ، تحدد شخصيته وتحفظ بصورهم وتاريخ اجراء العملية ، ويتم الاحتفاظ بالصور في ارشيف خاص بكل جهاز ATM .
- شبكة الكترونية : لتشغيل الصراف الالي و ربطه بنظام المصرف وشبكة الاتصالات المصرفية العالمية ، ولإدارة العمليات المصرفية الممكنة داخل الالي وربط بعضها ببعض لتسهيل اجراء العمليات المصرفية الممكنة داخل الدولة وخارجها .
- 3. مراحل عمل الصراف الالي : يمر عمل الصراف الالي بعدة مراحل لتلبية العمليات المصرفية المطلوبة على النحو التالي :
- المرحلة الاولى: ادخال بطاقة مصرفية صادرة عن المصرف لديها حساب العميل وتكون هذه البطاقة اما ذات الشريط الممغنط او من البطاقة الحديثة الالكترونية او غيرها من البطاقات .
- المرحلة الثانية: يظهر على شاشة الصراف الالي عبارة ادخل رقمك السري ومن ثم يقوم العميل بإدخاله عبر الضغط على لوحة الازرار المرقمة.
- المرحلة الثالثة : يقوم الصراف الالي بفحص البطاقة من خلال البيانات المخزنة عليها ويقرا الرقم السري التي تم ادخاله .
- المرحلة الرابعة: يرسل الصراف الالي تلك المعلومات المشفرة عبر شبكة الربط الالكترونية ، الى جهاز مركزي يسعى المحول (SWITH) الذي يخزن المعلومات والبيانات الصحيحة المقدمة من المصارف حول تلك البطاقات .
- المرحلة الخامسة: بعد التأكد من صحة البطاقة والرقم السري يتم التصريح لزبون باختيار الخدمة التي يود اجراءها .

- المرحلة السادسة : يختار الزبون احدى الخدمات المدونة على شاشة الصراف الالي .
- المرحلة السابعة : يتم تنفيذ الخدمة المطلوبة اذا كانت ممكنة بعد الاتصال بقاعدة بيانات العملاء لدى بنك الزبون ، و لكل خدمة شروط و تفاصيل مختلفة .
- 4- البطاقات المعمول بها في الصراف الالي :
- البطاقات البنكية : او البطاقات البلاستيكية وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية تمكن حاملها من شراء معظم احتياجاته او تسديد خدماته دون الحاجة الى حمل مبالغ كبيرة قد تعرضه للسرقة او لضياع .
- ومن اهم هذه البطاقات :
- البطاقات الائتمانية : تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة تمكن العميل من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع اجل لقيمتها بالإضافة الى فائدة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل كل شهر .
- بطاقات الصرف الشهري: تختلف عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (اي ان الائتمان لا يتجاوز الشهر) وتصدر هذه البطاقات من طرف مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر منها : شركة فيزا ، شركة ماستركارد ، مؤسسة ديتركلوب ، مؤسسة مالية امريكان اكسبرس.
- بطاقات السحب الالي : يمكن للعميل بواسطتها سحب مبالغ نقدية من حسابه وفق حد معين متفق عليه .
- بطاقات الشبكات : يتعهد فيها البنك بسداد الشبكات التي يحررها العميل ومن بين بطاقات الاعتماد المستعملة في الصراف الالي نجد :
- بطاقات الصرف البنكي : يطلق عليها الصراف الالي (ATM) ولا تتجاوز فترة في تلك البطاقة مدة الشهر .
- بطاقة الصراف الألي : هي البطاقة المخصصة للقيام بالعمليات المصرفية الالكترونية عبر الصراف الالي (ATM) كعمليات السحب او كشف الحساب.
- بطاقة الاستعمال العام: هي البطاقة التي تخول صاحبها حق استعمالها في كافة العمليات للمزايا التي تتبعها انظمة تلك البطاقة ، كماكانية استخدامها في الصراف الالي (ATM) .

الفرع الثاني : البطاقات الذكية :

1/ تعريف البطاقات الذكية : تعتبر من الاختراعات الحديثة في نظام الدفع الالكتروني وهي بطاقة بلاستيكية تتميز بوجود قرص رقيق محفور على البطاقة يتحكم في البيانات المخزنة ويحفظها من الشطر او الاضافات ، وهذه البيانات يمكن قراءتها من خلال تمريرها على القارئ.

2/ انواع البطاقات الذكية : يوجد نوعان من البطاقات الذكية وهي:

1.2 بطاقة الاتصال المباشر : يحتوي هذا النوع من البطاقات على صحيفة معدنية ذهبية قطرها نصف أنش تقع في المقدمة ، عندما تمرر البطاقة على القارئ يحدث اتصال الكتروني ويتم تمرير البيانات من خلال القرص.

2.2 بطاقة الاتصال غير المباشر: في هذا النوع اضافة الى وجود قرص محفور على البطاقة يوجد هوائي محفور ايضا ، وهنا تمرر المعلومات من والى البطاقة عن طريق الهوائي الي هوائي اخر مربوط بقارئ البطاقة اي اداة اخرى ، ويستخدم هذا النوع من البطاقات في التطبيقات التي تحتاج الى معالجة سريعة مثل الدفع الباصات ويوجد العديد من تطبيقات البطاقة الذكية كبطاقة الولاء و البطاقة متعددة الاغراض وهي بطاقة لكل التطبيقات كأن تكون بطاقة ائتمانية و بطاقة مدنية و بطاقة ولاء في نفس الوقت.

خلاصة الفصل:

- من خلال هذا الفصل حاولنا ان نبين و نوضح المفاهيم الاساسية للبنوك التجارية ، وما يميزها من باقي المؤسسات المالية ، و تبين الدور الفعال لها في دعم التنمية الاقتصادية ، و تمويل الاقتصاد الجزائري ، فهي تساهم في انشاء المشاريع وما يتطلب من عمليات مصرفية و تجارية ومالية ، فهي الوحيدة التي تقوم بخلق نفود الودائع .

وما استخلصناه بين البنوك و الانتشار الواسع لمفهوم البنوك الشاملة ، وكذلك القرض الإيجاري، و ان ظهور الخدمات المصرفية الالكترونية يدعو الى محافظة عليها ، اما المشكلة الحقيقية التي تواجهها البنوك تمكن في مواجهة التغييرات و النمو السريع من حيث المجال الاقتصادي ، و مواكبة التطوير السريع لتكنولوجيا المعلومات بإنجاح البنوك الالكترونية و الخدمات الحديثة

الفصل الثاني

العمليات المصرفية الإلكترونية

سيتم التطرق في هذا الفصل الى وسائل الدفع الالكتروني من كل جوانبه ومزاياه وعيوبه .

المبحث الاول : وسائل الدفع الالكتروني .

- يعتبر التقدم التكنولوجي أحد الاسباب الهامة التي ساهمت بشكل كبير في تطوير الجهاز المصرفي من أجل الحصول على الخدمات المصرفية المستحدثة و تطوير طرق تقديمها و ذلك يهدف زيادة ارباحها¹⁰ .

المطلب الاول : تعريف وسائل الدفع الالكتروني .

- تعرف على انها عملية تحويل الاموال بطريقة رقمية بالاستخدام الحاسوب عن طريق ارسال بيانات عبر خط تليفوني او شبكة ما .

- وتعرف ايضا انها وسيلة دفع تتم جميع عملياتها الكترونية ، ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية.

- ويتضمن الاطراف التالية:

1- العميل او الزبون : وهو الطرف الذي يقوم بالدفع الالكتروني لشراء السلع والخدمات .

2- التاجر او البائع: وهو الطرف الذي يقوم بالحصول واستقبال الدفعة الالكترونية من العميل .

3- المصدر : وهو المصدر لأداة الدفع الالكترونية ، وقد يكون مؤسسة بنكية او غير بنكية .

4- المنظم : عادة تقوم دوائر حكومة لتنظيم عملية الدفع الالكتروني.

5- غرفة التقاص الالكتروني: وهي شبكة الكترونية تنقل الاموال بين البنوك¹¹ .

المطلب الثاني: انواع وسائل الدفع الالكتروني :

1- البطاقة الائتمانية (CREDIT CARD):

- تعتبر البطاقة الائتمانية (CREDIT CARD) احدى وسائل الدفع الالكتروني التي يمكن استخدامها لإتمام عمليات الشراء عبر الانترنت او من خلال اجهزة الدفع الالكترونية دون الحاجة لاستخدام العملات النقدية.

2- البطاقة المصرفية (DEBIT CARD):

¹⁰ نعيمة مولفرعة، إحلال وسائل الدفع التقليدية الإلكترونية، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، تياؤت، العدد 13، سبتمبر 2016، ص 408
¹¹ يوسف حسن البنوك الإلكترونية، ص 22

- تعتبر البطاقة المصرفية (DEBIT CARD) احدى وسائل الدفع الالكتروني ، التي تشبه في شكلها البطاقة الائتمانية ، فهي بطاقة بلاستيكية صغيرة تمتلك رقما مميزا مرتبطا برقم الحساب البنكي من المستخدم ، اذ أنه يتوجب أن يكون لدى الشخص حساب بنكي للحصول على هذه البطاقة.

3- البطاقة الذكية (SMART CARD):

- تعتبر البطاقة الذكية (SMART CARD) احدى الوسائل التي يمكن من خلالها انجاز عمليات الدفع الالكتروني المختلفة ، وتكون مزودة بمعالجة ذكية تحدد هوية المستخدم وتخزن بياناته ، ولهذه البطاقة قدرة على معالجة انواع مختلفة من التطبيقات المتوافقة للعمل معها.

4- المحفظة الالكترونية (E- WALLET):

- تعرف المحفظة الالكترونية (E-WALLET) بانها تطبيق إلكتروني تجري من خلاله عمليات الدفع الالكتروني من خلال الهاتف الخاص بالمستخدم وتتميز المحفظة الالكترونية بإمكانية استخدامها على مدار الساعة .

5- التحويل الالكتروني للأموال (ELECTRONIC FUNDS TRANSFER) :

- تعتبر خدمة التحويل البنكي للأموال (ELECTRONIC FUNDS TRANSFER) التي يشار إليها بالاختصار (EFT) احدى وسائل الدفع الالكتروني ، اذ يمكن من خلالها تحويل الاموال مباشرة من الحساب بنكي اخر دون تداول النقود الورقية .

6- الشيكات الالكترونية (ELECTRONIC CHECK):

- تستخدم هذه الطريقة للدفعات المالية الكبيرة ، اذ تعتمد على فكرة اعتماد الوسيط لإتمام عملية التخلص ، المتمثلة في جهة التخلص (البنك) ، الذي يشترك لديه البائع و المشتري.

المطلب الثالث : انواع بطاقة الائتمان .

الفرع الاول : من حيث التعامل بها :

1- بطاقة الخصم او القيد المباشر او الفوري (البطاقات المغطاة) : (DEBITCARD):

وهي البطاقة التي يتم اصدارها بناء على التزام العميل (حامل هذه البطاقة) يفتح حساب جاري لدى البنك مصدر البطاقة يودع فيه مبلغا معيناً يعادل الحد الاقصى المسموح له بالشراء في حدود شهريا ، وعندما يقوم الحامل بشراء من التجار المتعاقدين مع المصدر او الحصول على خدماتهم يقوم بإرسال مستندات)

فواتير) الشراء او اداء الخدمة الى البنك المتعاقدين معه لكي يدفع لهم مستحقاتهم وبعد ذلك يقوم البنك بخصم هذه المبالغ المباشرة عن حساب العميل المفتوح لديه ، لذلك سمية ببطاقة الخصم المباشر¹².

كما يتم الخصم ايضا بقيمة المسحوبات النقدية بالبطاقة من الآلات السحب الجاري حتى يعود الرصيد المطلوب الاحتفاظ به لدى البنك. لذلك فان هذا النوع من انواع البطاقة الائتمانية اداء وفاء ولا يمكن اعتبارها اداة ائتمان لأنها لا تعطي للعميل اجلا للوفاء وميزتها انها توفر الوقت والجهد للحامل وتزيد من ايرادات البنك المصدر لها.

2- بطاقة الخصم الشهري او الدفع المؤجل (CHARGE CARD):

وهذا النوع من البطاقة لا يتطلب من حاملها الدفع المسبق للبنك المصدر في صورة حساب جاري وانما يطلب البنك المصدر من حامل البطاقة سداد قيمة مشترياته ومسحوباته كاملة في نهاية كل شهر (3) ، على ان يسدها خلال مدة تتراوح بين 25-40 يوما ، واذا تأخر عن السداد فان البنك سوف يحمله فوائد تتراوح قيمتها بين 1.5-1.75% شهريا على المبالغ المسحوبة. لذا فان هذا النوع من البطاقة يعد اداة وفاء وائتمان في الوقت نفسه لان البنك يمنح العميل تسهيلا ائتمانيا قصيرا في حدود الشهر وهي الفترة ما بين الشراء والسداد.

- ثالثا : بطاقة الائتمان القرضية او التسديد بالأقساط على الفترات لاحقة :

وهذا النوع من البطاقة يقوم على عدم الدفع المسبق لمصدر البطاقة شأنه شأن النوع الثاني السابق الا أن الاختلاف بينهما يكون في وقت دفع المبالغ الى البنك ، اي أن حامل البطاقة هنا لا يدفع كل المبالغ المستحقة عليه في نهاية الشهر و انما يكون الدفع على شكل أقساط دورية مع دخله الشهري ، أي أن حامل البطاقة للدفع جزءا منها و يسقط الباقي على شهور متتالية مع حساب فائدة على المبالغ المقسط بنفس المعدلات السابقة ذكرها في النوع الثاني . ويعد هذا النوع من البطاقة أداة وفاء و ائتمان. وهذا النوع المعروف كبطاقة ائتمان وهو محور بحثنا¹³.

¹² جلال عابد الشورة، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة، عمان الأردن، 2008م، ص37
¹³ أحمد سقل، أنظمة الدفع الإلكتروني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008م، ص28

الفرع الثاني : من حيث الجهة المصدرة لها .

1- البطاقة التي تصدرها المنظمات العالمية : وهي البطاقة التي تصدر من مصارف مرخص لها من المنظمة العالمية الراعية للبطاقة ، وهذه المنظمات لا تعتبر مؤسسات مالية تقوم بإصدار البطاقة و إنما هي بمثابة ناد يمنح المصارف ترخيصا او تفويضا لإصدار البطاقة و يساعدهم على ادارة خدماتها و يجب وضع اسم و شعار المنظمة على البطاقة و من أشهر هذا النوع من البطاقة هي بطاقة الفيزا العالمية (VISA) و بطاقة الماستر كارد (MASTER CARD) و ان بطاقة الفيزا تكون على ثلاثة أنواع بحسب الائتمان الممنوح كاملها هي : أ/ بطاقة الفيزا الفضية (العادية) :

وهي البطاقة التي تكون حدودها الائتمانية منخفضة نسبيا و تمنح لمعظم العملاء الذين تتوفر فيهم المتطلبات الضرورية و يكون لحاملها القدرة بواسطة هذه البطاقة على شراء السلع و الخدمات من التجار و السحب النقدي من البنوك و أجهزة الصراف الآلي¹⁴.

ب - البطاقة الذهبية (الممتازة): وهي البطاقة التي تكون حدودها الائتمانية عالية لذا تمنح للعملاء ذوي الكفاءة المالية العالية و ان بعضها يعطي للحامل ائتمانا غير محدد بسقف معين، بالإضافة لذلك فان حاملها يتمتع ببعض الخدمات مجانا كالتأمين على الحياة و الحجز في الفنادق و شركات الطيران و الاستشارات الطبية و القانونية¹⁵.

ج - بطاقة الفيزا الالكترونية : توفر هذه البطاقة لحاملها امكانية سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي و من الأجهزة التي تستطيع قراءة الشريط المغناطيسي على مستوى الدولي (25) .

2- البطاقة التي تصدرها المؤسسات المالية الكبيرة : وهي البطاقات التي تصدرها هذه المؤسسات مباشرة دون أن تمنح تراخيص اصدارها لأي مصرف أو مؤسسة مالية أخرى ، و إنما تتولى بنفسها التعاقد مع التجار و الحصول على حقوقها من حملة البطاقة مباشرة ، و لا تلزمهم بفتح حسابات مصرفية لديها أو لدى أحد فروعها ، و من أهم هذه البطاقات بطاقة الأمريكان اكسبرس (AMERICAN EXPRESS) و الداينرز كلوب ، و تكون بطاقة الأمريكان اكسبرس على ثلاثة انواع طبقا للتسهيلات الائتمانية التي ترغب العميل الحصول عليها وهي كالاتي :

أ /بطاقة الأمريكان اكسبرس الخضراء : وهي التي تمنح للعملاء الذين يمتازون بملاءة مالية و تحدد التسهيلات الممنوحة لهم بسقف ائتماني محدد لذا تمنح لمتوسطي الدخل .

¹⁴ وائل الديسي، البطاقات المصرفية أنظمة و عقود، مكتبة صادر دار المنشورات الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004م، ص98

¹⁵ جلال عيادة الشوري، مرجع سابق، ص15

ب/ بطاقة الامريكان اكسبرس الذهبية : وهي تمنح للعملاء الذين يتمتعون بملاءة عالية وتمتاز بان التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل غير محددة بسقف ائتماني معين ، وإن بطاقة الامريكان اكسبرس لا تقبل وضع اسم اي مصرف اخر على بطاقتها الا على هذا النوع من البطاقة وبشرط اي يكون المصرف ضامنا له .

ج/ بطاقة الامريكان اكسبرس الماسية : وهي التي تمنح لكبار التجار والاثرياء ومن لهم اموال كثيرة لدى البنك والمؤسسات المالية الدولية .

اما بطاقة الداينرز كلوب (DINERS CLUB) : وهي البطاقة التي تنتم لمرونة معاملاتها وتصدر على ثلاثة انواع هي :بطاقة الصراف البنكي لكافة العملاء ، وبطاقة لرجال الاعمال ، وبطاقة خاصة بالتعاون مع شركات كبرى كشركات الطيران وشركات السيارات .

3/ البطاقة التي تصدرها المؤسسات التجارية الكبيرة : وهي البطاقة التي تصدرها المؤسسات والمحلات التجارية كالمطاعم والفنادق ومحطات البنزين بهدف المحافظة على العملاء المتميزين وتسهيل معاملاتهم ، ومن اشهرها بطاقة الشراء من المحل التجاري : وهي بطاقة يصدرها المحل التجاري لعملائه ويتيح لهم شراء ما يحتاجونهم من سلع وخدمات ويكون الدفع بعد فترة من الزمن اي ان هذه البطاقة تمنح حاملها تسهيلا ائتمانيا في حدود سقف معين وكذلك تمنحهم مزايا اخرى كتخفيض الاسعار والاولوية في الحصول على الخدمات

المطلب الرابع : تحديات وسائل الدفع الالكتروني .

1/ تحديات وسائل الدفع .

وهذا تحد قديم ، اذ تتسارع وسائل الخدمة الالكترونية منذ سنوات دون ان يواكبها في العديد من النظم القانونية تنظيم قانوني يناسب تحدياتها ، فاذا كانت بطاقات الائتمان قد حققت رواجاً ومقبولية عالية فإنها لئلا تثير العديد من الوسائل القانونية في حقلها القانونية و الجزئية و مسؤوليات أطراف العلاقة فيها 1 .

فالمعايير و القواعد و النظريات تختلف و تتغير شيئاً فشيئاً ، وهنا تظهر أهمية البنوك كمؤسسات ذات أثر في توجيه المؤسسات التشريعية ، الى تبني تشريعات متلائمة مع مفاهيم المال الالكتروني و وسائله و قواعد و أحكام التعامل مع مشكلاته القانونية ، كما تظهر الأهمية الى تهيئة بناء قانوني لإدارات البنوك القانونية يتيح لها التعامل مع تحديات البنوك الالكترونية ان اختارت دخول هذا الميدان ، ولا نبالغ اذ قلنا ان جاهزية التعامل القانوني مع تحديات هذا النمط المستجد تمثل اهم ضمانة لنجاح المسيرة لأنه ان كان هناك من يعتقد ان الوسائل التقنية ستمنع مشكلات القانون فانه محض وهم ، اذ تخفي عوالم البنوك

الإلكترونية وتحديد مشاكل الدفع و الوفاء بالالتزامات و مشاكل تقديم الخدمة وما تثيره من المسؤوليات خزمة معتبرة من المشكلات و النزاعات المتوقعة تتطلب جاهزية تتفق مع مخاطرها .

4/ تحديات الاعمال المرتبطة والمعايير الإشرافية :

عرفنا ان البنوك الإلكترونية مجرد موقع بنك عميل بل هي بيئة من العلاقات المتعددة جزء منها مرتبط بالزبون و جزء آخر مرتبط بجهات الأعمال، و لنسأل أنفسنا و نحن نتجه لبناء البنك الإلكتروني أو تطوير عمله هل حققنا وضوحا و دقة و شمولية في تحديد المعايير و الإلتزامات و الحقوق في علاقة البنك بمزودي التقنية أو مستضيفي الموقع أو جهات الإتصال أو جهات تطوير الشبكة أو الجهات التقنية الداخلية و الخارجية؟ هل العلاقة بجهات التسويق و التطوير في بيئة الأعمال واضحة؟ هل وفرنا ضمن علاقتنا القانونية بجهات الأعمال خطوطا فعالة من الدفاع عند حدوث أية منازعات؟ هل أجربتنا ضرورة الوجود على الشبكة على قبول إتفاقيات لم نتح لنا فرصة معرفة ثغرتها أو إعتقاد الأفضل منها لصالح البنك؟ و تثير مسائل الإشراف المصرفي تحديات قانونية جديدة، أولها تحدي المعايير التي تضع البنك ضمن بيئة التوائم مع التشريعات و التعليمات جهات الإشراف.

5/ تحديات الضريبة:

هل يتعين فرض ضرائب على النشاط المالي و التجاري غير الضرائب القائمة؟ إن الأعمال الإلكترونية تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط التجاري، و هذا يعني إحتمال عدم الكشف على مصدر النشاط، إضافة لما تثيره من مشاكل تحديد النظام القانوني المختص. كذلك فإن الأعمال الإلكترونية المتحركة قد تهجر الدول ذات النظم الضريبية الأسهل و الأكثر تشجيعا، وهذا الأمر تنبّهت له أمريكا فقررت عدم فرض ضرائب على أنشطة الأعمال و التجارة الإلكترونية. فرض الضرائب على هذا النمط الجديد يتطلب استراتيجيات ضريبية مختلفة في المتابعة و الكشف و الجمع. و الأهم تعاوننا و تنسيقا إقليميا و دوليا. إن إتجاه منظمة التجارة العالمية في هذا الحقل عبر عنه التصريح الوزاري في نيسان 1998 الذي طلب من المجلس العام للمنظمة إجراء دراسة شاملة و بناء برنامج بحثي لمعالجة هذه المسألة و كانت نتيجة توجيهات المجلس العام و نشاطه الإتفاق على أن لا تفرض رسوم جمركية على التبادل الإلكتروني، و المطلوب من الإستراتيجية الوطنية للأعمال و التجارة الإلكترونية دراسة التأثير على النشاط الإلكتروني، و حالة التعارض بين مواقف المتحمسين للأعمال الإلكترونية و الأعمال التقليدية، و الموازنة بين حماية جهات الخدمة الوطنية و جهات الخدمة الدولية التي تملك قدرات الخدمة الإلكترونية أكثر من المؤسسات الوطنية في الدول النامية

المطلب الخامس: خصائص نظام الدفع الإلكتروني.

يتميز الدفع الإلكتروني بعدة خصائص رئيسية:

يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية: أي أن وسيلة الدفع مقبولة من جميع الدول و تستعمل لتسوية المعاملات عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

يتم الدفع من خلال إستخدام النقود الإلكترونية: و هي قيمة نقدية يتضمنها كارت به ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة المسؤولة عن عملية التبادل.

يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد: أن يتم الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالإتصال المباشر بين طرفي العقد.

يتم الدفع الإلكتروني باحد الأسلوبين:

الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض.

الثاني: من خلال الكروت البنكية العادية.

يلزم نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد و تتولى البنوك عبء هذه المهمة.

يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

الأول: شبكة خاصة على التعاقد و تكوني بينها علاقات تجارية و مالية مسبقة.

الثاني: شبكة عامة يتم التعامل فيها بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم روابط معنية.

المطلب السادس: مزايا و عيوب وسائل الدفع الإلكتروني.

الفرع الأول: مزايا وسائل الدفع الإلكتروني.

بالنسبة لحاملها: تتحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة و يسر الإستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية و تقادي السرقة و الضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الإئتمان المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا ذكر رقم البطاقة.

بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أ راحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك و الشركات المصدرة.

بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد و الرسوم و الغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف و المؤسسات المالية، فقد حقق CITY BANK أرباحا من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت 01 مليون دولار(13)

الفرع الثاني: عيوب وسائل الدفع الإلكتروني.

بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الإقتراض و الإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، و عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع إسمه في القائمة السوداء.

بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم إلتزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه و يضع إسمه في القائمة السوداء و هو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.(14)

بالنسبة للمصدر: أهم أخطر يواجهه مصدر بها هو مدى حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم و كذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها¹⁶.

-المطلب السابع : واقع البنوك الالكترونية في الجزائر والوطن العربي والعالم .

الفرع الاول : الصيرفة الالكترونية في الجزائر .

- ان النظام المصرفي الجزائري يعيش مشاكل عديدة ومعقدة تظهر اثناء تقديمه لخدماته ، بحيث تقف عائقا امام تطوره وحاجزا في وجه الاستثمار نظرا للدور الاساسي الذي يلعبه هذا القطاع في حلقة التنمية الاقتصادية ، وتتعلق هذه المشاكل عادة بالكفاءة والسرعة في الاداء ، هذا في ظل غياب شبكات محلية تربط مختلف الهيئات المالية وتنسق العمل بينها ، ولهذا يقتضي على البنوك الجزائرية ان تسعى بخطوات متسارعة نحو تطوير جودة الخدمات المقدمة حتى تستطيع الارتقاء الى مستوى التحديات المتباينة للعمل المصرفي ، كاستعمال البطاقات البنكية ، البطاقات الذكية ، النقود الالكترونية .

- ورغم هذا بادرت بعد المؤسسات المالية بتطوير شبكات الكترونية للدفع والتسديد ، منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني ، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها ، جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول وانظمة مستوردة غير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية ، لكن مع وجود الطلب متزايد على هذه الخدمات مثل التسديد والدفع ببطاقات المعاملات المالية

¹⁶ ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد، الصيرفة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص55

، شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقديمها مثل : بطاقة الدفع المقدمة لخدمات الهاتف ، وبطاقات السحب من الصرافات الالية لمؤسسات البريد (2) .

الفرع الثاني : واقع البنوك الالكترونية في الدول العربية .

- اولت السلطات والمصرفية في الدول العربية اهتماما متزايدا لتطوير واصلاح وتحريير القطاعات المصرفية انطلاقا من الدور الهام الذي تلعبه هذه القطاعات في تعزيز النمو الاقتصادي وقد شهد القطاع المصرفي في الدول العربية تطورا كبيرا في السنوات الاخيرة نتيجة الجهود الكبيرة المبذولة ودور هذه المصارف على المستويات المؤسساتية والراسمالية والبشرية والتكنولوجية .

- ان المصارف العربية تواجه تحديات كبيرة املتتها التغيرات العالمية في البيئة المصرفية نتيجة التطورات التكنولوجية ، وتحريير تجارة الخدمات المالية في ظل منتظمة التجارة العالمية وتحول العالم الى قرية صغيرة ، لذا يتعين على البنوك العربية التأقلم مع هذه التحديات وتحويلها الى قرص حقيقية لنمو والتطور خلال المرحلة المقبلة اما اهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي هي :

1- صغر حجم المصارف العربية : ان المصارف العربية لازالت رغم زيادة اصولها ورؤوس اموالها تعاني عن صغر احجامها مقارنة مع المصارف الاخرى في الدول المتقدمة ، وقد بلغت موجودات المصارف العربية خلال عام 1999 (56.3) مليار دولار ، وهذا يقل عن اصول بنك واحد من المصارف العالمية ، وبالتالي تبرز اهمية الاندماج بين البنوك العربية او الاندماج مع مصارف اجنبية لاستفادة من التقنيات العالمية وتكون وحدات اقوى واكثر فعالية.

2- الكثافة المصرفية : يتسم عدد من الاسواق من المصرفية العربية بظاهرة الكثافة المصرفية الزائدة ، ففي لبنان يوجد 66 مصرفا تعمل في سوق مصرفية موجوداتها نحو 45 مليار دولار وعدد السكان 3.5 مليون نسمة والنتاج الاجمالي 16 مليار دولار وحصته من موجودات القطاع المصرفي العربي حوالي 10% .

3- التركيز في نصيب المصرف : وهو ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من مجمل الاصول المصرفية الامر الذي يحد من المنافسة ، ففي مصر تملك اربع مصارف تجارية حكومية 70% من اجمالي اصول المصارف التجارية العاملة في مصر والبالغة 28 مصرفا وهذا حسب بيانات عام 1999 .

4- هيكل ملكية المصارف : اي المساهمة الكبيرة للقطاع العام في ملكية المصارف .

5- ضعف الاستخدام التكنولوجي : لمواكبة التطورات الحديثة في العمل المصرفي ، تحتاج المصارف العربية الى زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الانظمة العصرية لتكون قادرة على المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية، ويمكنها التنوع في الخدمات المقدمة للعملاء .

6- ومن التحديات الخارجية ظاهرة العولمة والتحرير الخدمات المالية التي ادت الى زيادة المنافسة ، وحرية انتقال رؤوس الاموال نتيجة اتفاقية في مجال الخدمات المصرفية والمالية .

الفرع الثالث :

- واقع البنوك الالكترونية في العالم :

- عرف العالم مع نهاية الالفية الثانية وبداية الالفية الثالثة تطورات سريعة ومتلاحقة تجلت في ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ابرزها شبكة الانترنت مما احدث تغييرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع مصرفي والمالي ، لهذا مع عجل في ظهور نمط جديد من البنوك تجلت في البنوك الالكترونية والتي تقدم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة ، فقد شاع العمل المصرفي الالكتروني وتنامت اشكال الخدمات المصرفية الالكترونية ساعدت تكنولوجيا المعلومات البنوك على النهوض السريع مما ادى الى تحقيق مكاسب كبيرة للقطاع المصرفي كما كان للابتكارات التكنولوجية الحديثة اثر كبير على الاسراع في تجهيز المعلومات وارسالها، وسهولة تسويق المنتجات المصرفية وتحسين صورتها. ان شبكة الانترنت هي الاساس في ظهور شكل جديد من الصناعة المصرفية وهو البنوك الالكترونية تطوير خدمات الانترنت واستخدام الشبكات في البنوك ، شكل علاقة فاعلة وتأثيرا جذريا على القطاع المصرفي عموما ، حيث الاستخدامات واسعة النطاق منخفضة التكلفة ومربحة لشبكة المالية للبنوك ككل التوصيات على البنوك العادية بدل مجهود كبير للمواكبة هذه النظم الحديثة والمقدمة ، والعمليات المصرفية المبتكرة والجديدة ، نظرا الى ما تقدمه هذه التكنولوجيا من فرص كبير لتقديم الخدمات المالية الاكثر تنوعا واقل خطورة ، وبالطبع الاكثر ربحا ، تعزيز سلامة تشغل وامان الخدمات المصرفية الالكترونية والعمل على تطوير اليات الحماية ، لزيادة ثقة العملاء الحاليين او المحتملين اجراء اختبارات دورية لنظم واجراء مراجعة دورية للتأكد من فعالية اجراءات التامين ، وايضا اجراء مراجعة داخلية والخارجية لتتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءات .

- عرف العالم مع نهاية الالفية الثانية وبداية الالفية الثالثة تطورات سريعة ومتلاحقة تجلت في ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرزها شبكة الانترنت مما احدث تغييرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي ، وهذا ما عجل في ظهور نمط جديد من البنوك تجلت في البنوك الالكترونية والتي تقدم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة ، فقد شاع العمل المصرفي الالكتروني وتنامت

اشكال الخدمات المصرفية الالكترونية ساعدت تكنولوجيا المعلومات البنوك على النهوض السريع مما ادى الى تحقيق مكاسب كبيرة للقطاع المصرفي كما كان للابتكارات التكنولوجية الحديثة ، اثر كبير على الاسراع في تجهيز المعلومات وارسالها ، وسهولة تسويق المنتجات المصرفية وتحسين صورتها . ان شبكة الانترنت هي الاساس في ظهور شكل جديد من الصناعة المصرفية وهو البنوك الإلكترونية تطوير خدمات الانترنت واستخدام الشبكات في البنوك ، شكل علاقة فاعلة وتأثير جذريا على القطاع المصرفي عموما ، حيث باتت الاستخدامات واسعة النطاق منخفضة التكلفة ومربحة للشبكة المالية للبنوك ككل التوصيلات : على البنوك العادية بذل مجهود كبير لمواكبة هذا النظم الحديثة والمتقدمة ، والعمليات المصرفية المبتكرة والجديدة ، نظرا الى ما تقدمه هذه التكنولوجيا من فرص كبيرة لتقديم الخدمات المالية الاكثر تنوعا والاقل خطورة ، وبالطبع الاكثر ربحا . تعزيز سلامة التشغيل وامان الخدمات المصرفية الالكترونية والعمل على تطوير اليات الحماية ، لزيادة ثقة العملاء الحاليين او المحتملين اجراء اختبارات دورية للنظم لحمايتها من الاختراق ، واجراء مراجعة دورية للتأكد من فعالية اجراءات التأمين ، وايضا اجراء مراجعة داخلية والخارجية لتتبع الثغرات وحدات عدم الكفاءات .

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل تناولنا وسائل الدفع الالكتروني الحديثة ، كما حاولنا إبراز ومفاهيم البنوك الالكترونية وتبين المزايا ، كما استخلصنا أهم التحديات لم يكن امام البنوك سوى العمل الجاد لقبول هذه المخاطر مصاحبته للعمل المصرفي مما يستوجب عليها مسؤوليات كبيرة لمواجهتها ، إذ يجب ان يكون لدى البنوك الوعي الكافي بهذه المخاطر المصاحبة لهذا العمل ، وحسب الاحصائيات المتحصل عليها لاحظنا فرقا كبيرا بين الاستعمال الواسع للاماكن الأوروبية والأمريكية والجزائرية للبنوك الالكترونية وضعف استعمالها في الدول العربية ، كما ابرزنا بالدرجة الاولى الجزائر التي واجهت عدة مشاكل من مواكبة هذا التطور التكنولوجي .

الفصل التطبيقي

دراسة حالة بنك

الفلاحة و التنمية

الريفية

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجزء النظري إلى هيكله المنظومة المصرفية، وكذا أهم الوسائل التي تقدمها البنوك التجارية وأهم التجارب الدولية في هذا الإطار.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى إسقاط العمل النظري على الواقع وهذا عن طريق دراسة قمنا بها بأحد وكالات بنك الـ BADR -وكالة مستغانم-. وهذا الأخير يعتبر من البنوك الرائدة في الجزائر في مجال تطوير النقدية وتحسين أداء الخدمة البنكية.

وسنحاول التطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: تعريف بنك BADR و أهدافه.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك.

المبحث الثاني: تقديم وكالة مستغانم

المطلب الأول: هيكل وكالة مستغانم.

المطلب الثاني: المنتجات والخدمات المقدمة من طرف الوكالة.

المبحث الثالث: وسائل الدفع الكلاسيكية المتوفرة لدى الـ BADR

المطلب الأول: الشيكات

المطلب الثاني: التحويلات

المطلب الثالث: السفتجة والسند لأمر.

المبحث الرابع: وسائل الدفع الحديثة بهذا البنك

المطلب الأول: البطاقة البنكية المشتركة CIB**المطلب الثاني: إجراءات المقاصة الإلكترونية على مستوى الوكالة****المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

في هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم نظرة شاملة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتبار أن دراستنا التطبيقية قد تمت بإحدى وكالات هذا البنك، وذلك من الإحاطة بأسباب الإنشاء والأهداف والهيكل التنظيمي لهذا البنك.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

لقد تأسس هذا البنك بالمرسوم رقم 82/106 بتاريخ 13 مارس 1982، وأنيط به تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكذا الأنشطة المتممة له من صناعات زراعية وحرف تقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف.

وقد أنشئ هذا البنك كبنك متخصص، وقد رفع عن كاهل البنك الوطني الجزائري جانبا هاما من اختصاصاته وبذلك أصبح البنك تجاريا فقط بالمقاييس التقليدية لوظائف البنوك والبنك الفلاحي يتميز بأنه بنك ودائع، وبنك تنمية لمنح قروض متوسطة وطويلة أجل تهدف إلى تكوين رأسمال ثابت وتجديده. ويعطي امتيازاً للمهن الفلاحية والريفية.

وقد ظهر هذا البنك في تلك الفترة بالذات لسببين:

1/ رغبة الدولة في دعم القطاع الفلاحي وزيادة مردوبيته وتحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا.

2/ الظروف الاقتصادية الملحة أوجبت إنشاء هذه البنوك بغية الرفع من حصة المنتوجات الزراعية في مجال الإنتاج الوطني واستوجب ذلك وضع خطة فلاحية حقيقية ووجود هيئة مالية مستقلة بذاتها قادرة على تمويل هذا القطاع.

إن وضعت خطة عمل تتعلق بجميع الميادين المتصلة بالفلاحة وظهر هذا البنك كهيئة مالية أدرجت تلقائيا في قائمة البنوك المتخصصة:

- ✓ التكفل الكامل بتمويل مختلف حاجيات القطاع الفلاحي وتطوير النشاطات المتصلة به.
- ✓ تمويل كل المشاريع التي تساعد على تنمية الريف.

ولتحقيق هاتان الوظيفتين سطر البنك خطة عريضة تتمثل:

- زيادة المساحات المستصلحة.

- رفع الإنتاج الفلاحي في جميع المنتوجات.

وأصبح البنك وسيلة تخطيط يساعد على تنفيذ مخططات التنمية.

رأسمال البنك 2.200.000.000 دج عدد فروعه كان 182 فرعا-1985- وأصبح اليوم 300 وكالة على مستوى التراب الوطني.

لقد أصبح هذا البنك بنكاً تجارياً كباقي البنوك الأخرى يمول مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وفق شروط معينة وهذا بعد إلغاء مبدأ تخصيص البنوك في الجزائر.

وأصبح رائد في المخطط الوطني والمرتبة 668 على المستوى العالمي من بين 4.100 بنك.

المطلب الثاني: تعريف بنك "BADR" وأهدافه

هو هيئة اقتصادية عمومية تقدم خدمات مختلفة، فهو هيئة للقرض يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين، بسعر فائدة معين من طرف بنك الجزائري، ويمارس تجارة النقود -شراء وبيع العملة الصعبة- بواسطة تكلفة القرض.

إن أهم السمات التي جعلت هذا البنك في صدارة النظام المصرفي الجزائري ما يلي:

- استعمال شبكة SWIFT منذ 1991.

- المعالجة الآلية لمختلف الحسابات الخارجية اعتماداً على قاعدة معلوماتية متطورة.

- شبكة عالية الكثافة، يتدخل في مختلف العمليات الاقتصادية.

- ما يقارب 8,5 مليار "\$" دولار كمجموعة ميزانية.

- 30 % من التجارة الخارجية الجزائرية.

- أول بنك حقق مفهوم Banque Assise مع Service personnalisé .

* يهدف البنك كغيره من البنوك التجارية الأخرى في هذه المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري إلى أهداف إستراتيجية متمثلة في:

- أخذ حصة الأسد من السوق في ظل الجو التنافسي المميز لاقتصاد السوق.

- التأقلم مع تغيرات السوق للحفاظ على حصته في السوق من خلال جلب أكبر عدد من الزبائن يرافقه ارتفاع الودائع وبالتالي تحقيق أكبر ربح ممكن.

- توسيع شبكاته وتركيزها على مستوى كل التراب الوطني.

يقدم البنك نوعان من الخدمات مجانية وغير مجانية.

أ/ الخدمات المجانية: فتح الحسابات ، الصكوك المودعة لدى شبابيك البنك تسديد الصكوك لحامله.

ب/ الخدمات غير مجانية: تقدم مقابل عمولة محددة مسبقا وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

- تحويل الصكوك البنكية.

- تسير الحسابات.

- تأجير الصناديق الفولاذية COFRE FORT.

- عمليات دفع وقبول المستندات

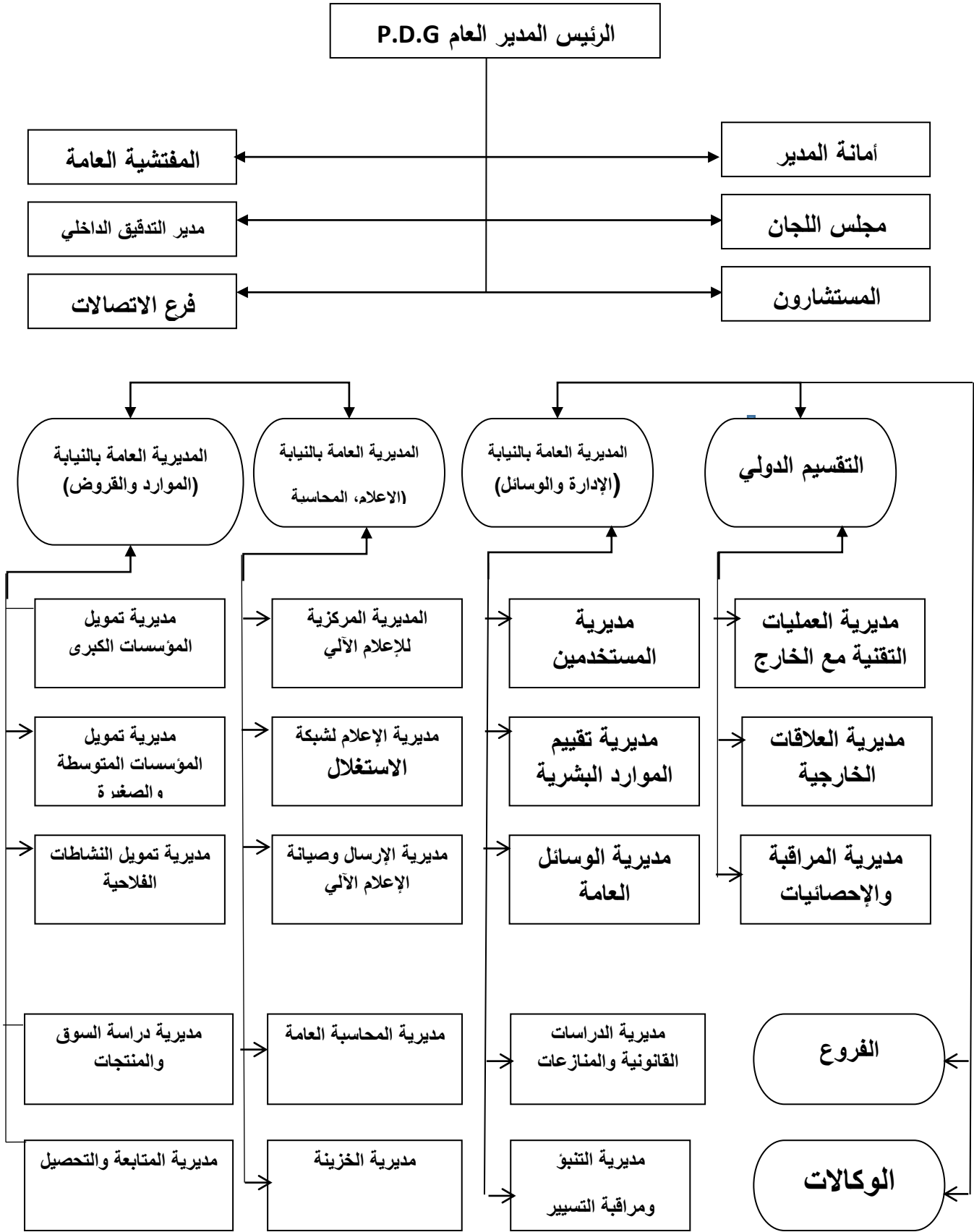
- عمليات متعلقة بالاعتماد المستندي REM DOC

- عمليات السحب الآلي أجهزة DAB.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك.

تعمل الأجهزة المصرفية في السنوات الأخيرة على إعادة هيكلة مصالحها لتتاسب مهامها، وأساليب تدخلها وما تقتضيه ممارسة اقتصاد السوق، فهذه البنوك تنظيماً الذي كان يجعل منها وفي ظل الاقتصاد المخطط وسيطاً مالياً للإنفاق الحكومي بعيداً عن كل أساليب المنافسة والفعالية، وبذلك هي مدعوة اليوم لإدخال تغييرات جوهرية على تنظيمها الداخلي وإنشاء مصالح جديدة واعتماد أساليب تسيير تتلائم مع ميكانيزمات الاقتصاد الحر.

ولهذا نجد تغييراً جذرياً في هيكله بنك BADR ليتلائم مع هذه الأوضاع الاقتصادية الجديدة، خاصة وأنه أصبح بنكاً تجارياً محضاً كغيره من البنوك الأخرى وخاضع لمبدأ المنافسة في نطاق اقتصاد حر. ولو حظ أيضاً تغييرات على مستوى بعض مديريات البنك والأقسام الرئيسية والفرعية، وذلك حق يتلائم الهيكل التنظيمي للبنك مع المهام والأهداف المسطرة وفيما يلي الهيكل التنظيمي وفقاً للقرار التنظيمي الصادر بتاريخ 2002/03/14.



قرار تنظيمي بتاريخ 2002/03/14: الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة

المبحث الثاني: تقديم وكالة مستغانم**المطلب الأول: هيكل وكالة مستغانم.**

يتمثل هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم في شكل التالي والذي ينقسم إلى ما يلي:

أ- مصلحة الاستغلال: Service d'exploitation .

تهتم بمنح القروض للقطاع العام، الخاص والزراعي، بعد الحصول على طلبات القروض تقوم بدراسة الملف إذا كان مطابقا لشروط منح القروض وهناك:

- قروض الصندوق (أموال) Crédit par caisse

- قروض الإمضاء (ضمان البنك) Crédit par signature

- الخصم (الأوراق التجارية) l'exompte

- قرض تشغيل الشباب CMT قروض CNAC قرض خاص بالسيارات النفعية IVS. VAN

ب- المصلحة المتخصصة بالقضاء والتسديد: Service juridique et recouvrement .

إن البنك بمنحه قروض يستعمل أموالا ليست ملكا له بل هي أموال الودائع، لذلك عند تقديم هذه القروض فإنه يطلب ضمانات، وفي حالة عدم التسديد يقوم البنك بمطالبة المقترض كما إذا لم يتم التسديد يلجأ البنك إلى إجراءات قضائية تأمر ببيع بعض الضمانات.

ج- مصلحة الموارد: Service des Ressources .

يستعمل البنك أموال الغير المتوفرة في البنك في شكل ودائع والتي يمنح لأصحابها مجموع فوائد، ويستعمل هذه الأموال كمورد يستخدمها في مختلف عملياته.

د - مصلحة الصندوق: Service de caisse .

تتم فيها مختلف عمليات السحب والإيداع، وتحقيق أوامر الدفع المعدة من طرف الزبائن على أساس المبالغ المتوفرة في حساباتهم ويتلخص دور المصلحة الصندوق فيما يلي:

- تنفيذ مختلف العمليات التي تقدم له من طرف الزبون والبنوك الأخرى.
- تأمين خزينة المديرية الفرعية للبنوك المتعلقة بها.
- الحفاظ على مختلف القيم والوثائق وكذا على العلاقة مع الزبون الذي يتقدم للشباك.

د- مصلحة محفظة الأوراق المالية: Service portefeuilles .

يتم من خلالها السحب من حسابات شخص لإيداعها في حساب شخص آخر حيث يقوم قسم المحفظة بمعالجة مختلف العمليات الخاصة بالصكوك والوثائق المحررة بالدينار المدفوعة بالجزائر المسلمة من الزبون للقبض أو الخصم. كما ينفذ مجموع العمليات المادية الخاصة بمراقبة كشف الحسابات المسلمة من طرف الزبائن عند الدخول والخروج في المحفظة.

و- مصلحة المحاسبة والرقابة: Service de comptabilité et de contrôle .

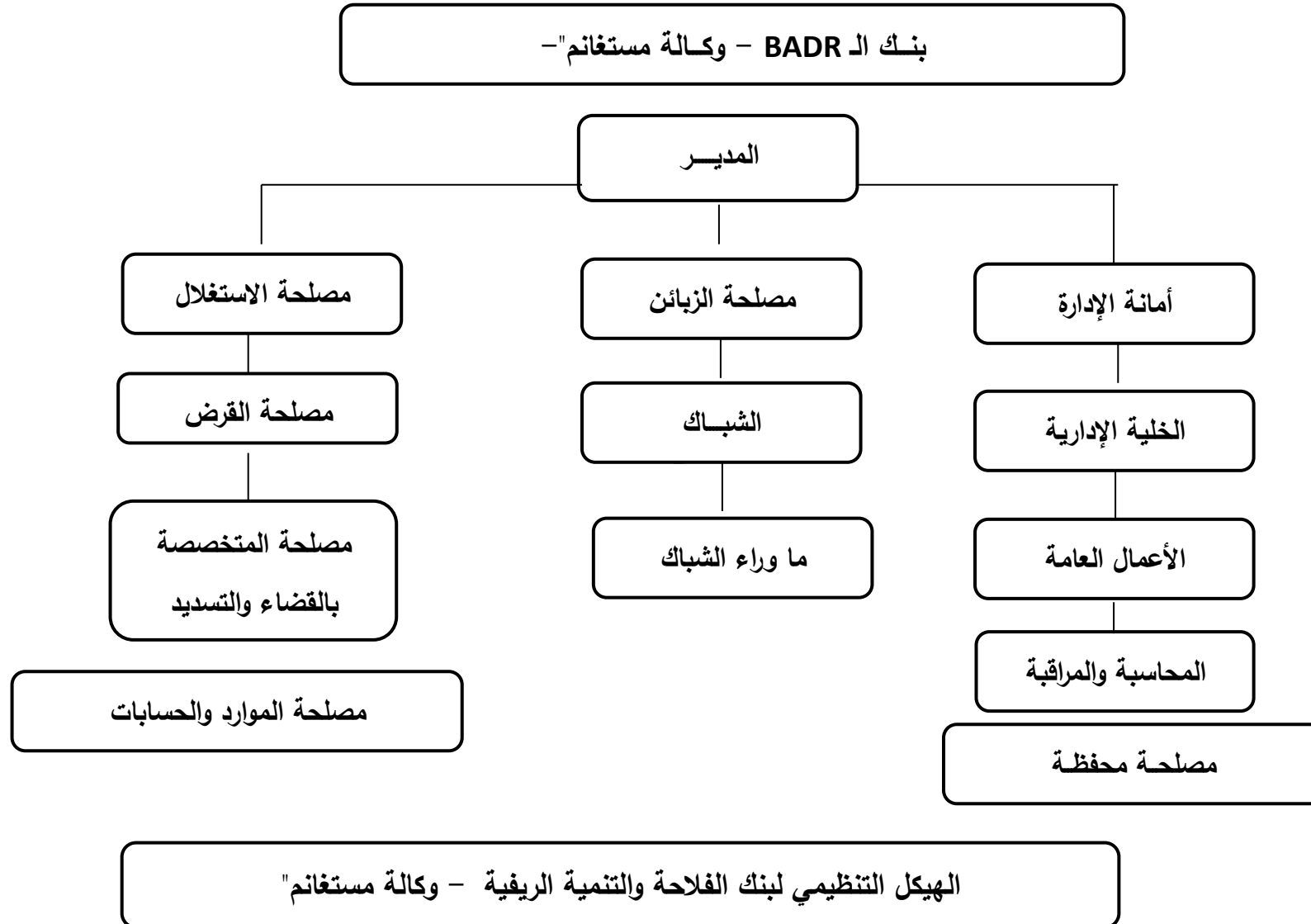
في نهاية اليوم يوضع قرار لكل عمليات اليوم من سحب وإيداع وغيرها، ثم تتم عملية الرقابة للتأكد من صحتها، وذلك بوضع جريدة يومية تسجل فيها كل العمليات التسلسلية ليقوم مراقب الدفتر بمقارنة المبالغ، وفي الأخير يتم توقيع الجريدة اليومية التي تحتفظ الوكالة بنسخة منها وترسل بنسخة أخرى إلى الإدارة المركزية.

ي- مصلحة الأعمال العامة: Service des Affaires générales .

- تقوم بتوفير ما يحتاج إليه عمال البنك من تجهيزات: مكاتب ، أقلام ، أوراق ... الخ

- وفيما يلي الشكل المبين للهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم

الشكل رقم (05)



المطلب الثاني: المنتجات والخدمات المقدمة من طرف الوكالة

كغيره من البنوك فان الـ **BADR** يقدم جملة من المنتجات والخدمات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- فتح حسابات لكل شخص يقدم الطلب:

1-إيداعات لأجل: إيداعات أموال مجمدة لمدة وفائدة معينة، الحد الأدنى **10.000** دج والحد

الأقصى غير محدد.

2- حسابات العملات الصعبة: تبقى النقود بالعملة الصعبة متاحة في كل وقت وتبقى خاضعة

للشروط العامة للبنك.

3- سندات الصندوق : تكون على اسم صاحب السند أو على اسم غير مسمى الحد الأدنى

10.000 دج، والحد الأقصى **5.000.000** دج.

4- التحصيلات:

- حسابات جارية: حسابات تجارية يستعملها التاجر لأغراض تجارية.

- حسابات الشيكات: يفتحها أشخاص عاديون وهي متعلقة بالأجرة.

5- سند بفوائد مجمعة : "BIC" يعتبر سند الصندوق، له شكل سفتجية صالح لمدة 5 سنوات،

وخاصيته التسديد مرة واحدة. بعد مضي هذه المدة يستثمر بفوائد مجمعة بمبلغ صافي من الضرائب

يعادل مبلغ "BIC" معرف برقم سلسلة وقيمة اسمية مطبوعة ذات **500.000** دج.

ب- شيك مؤكد: جاءت هذه الصيغة الجديدة للشيك للحد من أخطار الشيك الاحتيالي "إفلاس" وهذه

الكلمة مطبوعة على الشيك، هذا الأخير يكون موقوف من طرف رئيس الوكالات أو وكيل شرعي

مفوض، يقدم شيك مؤكد من طرف الوكالة بطلب من الزبون بحيث يبقى المبلغ المذكور على الشيك مجمد لذلك يلتزم البنك بدفع قيمة الشيك.

ج- شيك مسطر: يتم تسطير الشيك للحد من مخاطر السرقة والضياع، بحيث لا تحصل قيمة الشيك المسطر نقداً بل يصبح شيك محول.

د- دفتر التوفير (LEB) BADR: تم إدخال هذا المنتج في 1994/03/07 ونجده على نوعين:

- دفتر توفير BADR بفوائد، دفتر توفير لصغار LEJ بفوائد.
- دفتر توفير BADR بدون فوائد .

والزبون له الخيار بين الدفترين ويتحصل عليه أي شخص طبيعي والوديعة الواجبة على الدفتر لا يمكن أن تكون أقل من 1.000 دج، ويأتي هذا المنتج بمكاسب:

- دفتر توفير بدون فوائد هو حساب تحت الطلب يسير مثل حساب الشيكات والزبون له الحق في السحب إلى غاية 1.000 دج في الحساب.

- دفتر توفير بفوائد: له سنويا فوائد ومعدل الفائدة 2.50% والتي تحسب على أساس فائدة بسيطة، الزبون له أيضا أسبوعيا السحب إلى 20.000 دج والمسحوبات تكون كل وقت وفي أي وكالة من وكالات BADR على مستوى التراب الوطني.

هـ- دفتر خاص بالسكن: يعتبر دفتر توفير بمبلغ فائدة 2.25 % سنويا، يمكن الإيداع والسحب ويستفاد منه بسكن مع توفير شروط معينة.

و- دفتر ادخار للأشغال (LEG): وسيلة جديدة للادخار وضع تحت تصرف الزبائن في 14 نوفمبر 1995 بقرار رقم 95/25 لـ 95/08/13 وفتح هذا النوع من الدفتر ممكن فقط للأشخاص الطبيعيين والذين تقل أعمارهم عن 19 سنة كاملة من طرف موكلين بوصي قانوني (الوصي الشرعي (le tuteur- légal).

وهذا الدفتر، دفتر جامد للإيداع فقط وتكون أول وديعة لفتحه 1.000 دج لازمة، الموكل له الحق في سحب الفوائد فقط.

والإيداعات الأخرى (التالية) حسب رغبة الزبون ويمكن الاستفادة منه (المكاسب) إلى غاية السن القانوني من فائدة السنوية 2.75 % سنويا، وكل هذه المكاسب يستفاد منها كما يكون للدفتر أقدمية 5 سنوات على الأقل وبعد السن القانوني يصبح دفتر الأشبال دفترًا عادياً (دفتر توفير).

ي- **بدر فاحص (Consult BADR):** من أجل إدارة الحسابات عن بعد، والمعالجة الآلية Télétraitement من أجل معالجة العمليات في وقت مثالي.

ن- **البطاقة البنكية (CIB BADR):** عرض البنك BADR في بداية بطاقة للدفع والسحب الدفع لدى التجار المنظمين في نظام الدفع BADR والسحب من الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق المصرفية للشبكة، لكن مع ظهور شركة SATIM في أبريل 1995 قامت بإنشاء تجمع بين عدة بنوك من خلال مشروع البطاقة البنكية CIB وكان الـ BADR أحد البنوك المشاركة في المشروع وستتناول بالتفصيل كيفية ظهور هذه البطاقة.

المبحث الثالث: وسائل الدفع الكلاسيكية المتوفرة لدى الـ BADR

كغيره من البنوك التجارية الأخرى يتعامل بنك الـ BADR بأدوات دفع كلاسيكية المتوفرة لدى كل وعلى الأقل في الدول النامية وهي الشيكات، السفتجة، السند لأمر والتحويل، وستتناول كل منها بالتفصيل حسب ما هو متوفر لدى هذا البنك فيما يلي:

المطلب الأول: الشيكات

يسمح الشيك لعملاء الـ BADR بالقيام بالعمليات التالية:

- سحب المبلغ المراد من حساب الشخص لفائدته أو لفائدة حامله من الوكالة التي يوجد بها الحساب (وكالة مستغانم) أو من وكالة أخرى مثلاً (وكالة وهران) تابعة لبنك BADR يشترط في هذه الحالة ألا يتجاوز المبلغ 20.000 دج.
- بنفس الطريقة يسمح الشيك لحامله بإيداع مبلغ معين في الحساب الخاص بصاحب الشيك.

- يستعمل الشيك كوسيلة دفع أو سحب بين البنوك المختلفة وفي هذه الحالة يمر بعملية المقاصة.
- أما أنواع الشيكات المستخدمة في هذا البنك هي:

1- الشيك المسطر: يفيد في حصر المعاملات الناتجة عنه بين بنكين ويتم الوفاء به عن طريق المقاصة، أي أن بنك المستورد يدفع قيمته إلى المصرف المصدر بواسطة إجراء القيد فقط، فلا يمكن تحصيله نقداً بل يجب أن يمر بالتحويل وبالتالي يسمى شيك محول.

لقد كان الزبائن في السابق هم من يقومون بتسطير الشيكات، لكن حالياً بمقدورهم طلب شيكات مسطرة من البنك يتولى هذه العملية، وبنك BADR يتعامل بالشيكات المسطرة تسطيراً عاماً.

2- الشيك المؤكد (Ch. Certifié): هو ناتج عن نقص الثقة بين البائع والمشتري، لذا يضع البنك صيغة مؤكد وإمضاء مدير البنك، فيقوم البنك بتجميد المبلغ في حساب خاص حتى لا يتصرف به، ومدة هذا الشيك 3 سنوات و 20 يوماً، وإذا تعدت مدة صلاحيات هذا الشيك أي 3 سنوات و 20 يوماً ولم يقبض هذا الشيك يعد المبلغ الشيك لحساب المشتري.

3- الشيك العادي: هو صالح لمدة 3 سنوات و 20 يوماً وهي المدة صلاحية الشيك.

4- الشيك المقيد في الحساب: هذا النوع لا يمكن أداء قيمته بالنقد بل يجب قيد هذه القيمة حتماً في الحساب فلا يستعمل إلا لإجراء عمليات المقاصة.

* لا يتعامل الـ BADR بالشيكات المؤشرة (chq visé) لأنه يرى أن مثل هذه الشيكات ليست لها ضمانات كافية، ونظراً لنقص الثقافة البنكية لدى الأفراد من شأنه أن يخلق ذلك مشاكل للبنك، فقد يؤشر البنك على شيك بمبلغ معين وفي نفس الدقيقة يسحب صاحب الشيك هذا المبلغ.

إن أهم ما يميز عمليات الشيك ما يلي:

- وسيلة إثبات ووفاء إذ يقيد في دفاتر البنك.
- يعتبر أداة لتسوية المعاملات التجارية.
- يقلل الشيك المسطرة من مخاطر السرقة والضياع.
- قليل التكلفة وكثير الاستجابة.

- الشيك يشكل حقيقية الدفع ولا يستوجب وصل الدفع.
- لكنه بمقابل ذلك لديه عدة سلبيات وعيوب، تحول دون جعله وسيلة دفع مثالية وأهم هذه العيوب:
- الشيك العادي عرضه للسرقة، الضياع والتزوير.
- مدة الاستحقاق تكون طويلة بالنسبة للتجارة الخارجية خاصة إذا كان بلد مستورد بعيد عن بلد المصدر.
- خطر الشيك بدون رصيد.
- خطر سعر الصرف في حالة المعاملات الدولية.
- عدم التحويل في حالة ما إذا ساءت العلاقات الاقتصادية بين بلدين وكانت الصفقات قد عقدت.

قد يكون الشيك باطلا، غير قابل للدفع في الحالات التالية:

- إذا كانت كتابة المبلغ بالحروف والأرقام ليست متشابهة إطلاقا.
 - إذا انتهت مدة صلاحية الشيك.
 - الإمضاء قد لا يكون مطابق لإمضاء صاحب الشيك.
 - الشطب.
 - غياب أحد البيانات الإلزامية.
- المطلب الثاني: التحويلات**

يقوم بنك البدر BADR بتقديم خدمات التحويلات سواء الوطنية والتي تتم بالدينار الجزائري أو الخارجية والتي تتم بالعملة الصعبة.

أ- التحويل الوطني (التحويل بالدينار الجزائري):

عمليات التحويل هذه تتمثل فيما يلي:

1- تحويل داخلي: أي التحويل الذي يتم داخل نفس البنك، أي بالوكالات التابعة لنفس البنك ويتمثل في:

- تحويل مبلغ متوفر في حساب شخص لشخص آخر.

- تحويل مرتبات أو مداخيل الموظفين من حساب الشركة إلى حساب موظفيها الموجودة في نفس البنك، بحيث ترسل المؤسسة شهريا وثيقة تتضمن مقدار دخل كل موظف ويقوم البنك بإيداعها لدى حساب هؤلاء العمال.

2- تحويل خارجي: وهو تحويل يتم بين البنكين ويمر بعملية المقاصة ويتم كما يلي:

- تحويل مبلغ متوفر في حساب شخص في البنك الـ BADR لحساب شخص آخر يوجد في بنك آخر مثل .BNA.

- في حالة عدم وجود حساب بنكي للمستفيد من التحويل فيقوم صاحب التحويل باختيار بنك معين وعلى المستفيد أن يتقدم إلى هذا البنك لسحب المبلغ بعد التأكد من هويته.

* هناك عدة طرق للتحويل يستخدمها البنك حسب رغبة الزبون:

1- عن طريق البريد (نفس البنك même banque): يتم ملاً وثيقة خاصة تسمى أمر التحويل وتضم مختلف المعلومات المتعلقة بالمرسل إليه وتخزن في الكمبيوتر باستخدام "SYBU" بحيث يجعل البنك حساب المرسل مدينا بالمبلغ المحول، ثم يتم الاحتفاظ بنسخة من أمر التحويل وإرسال نسخة أخرى للبنك المرسل إليه عن طريق البريد.

وهو تحويل داخلي لا يمر بعملية المقاصة لأن كل البنوك لديها حساب بريدي ويقطع البنك من المبلغ المحول قيمة (250 دج + Taxe) وعليه هذه الطريقة سهلة وغير مكلفة ولكن عيوبها أنها طويلة المدة -قد تصل إلى شهر كامل-.

2- عن طريق الفاكس FAX (نفس البنك même banque): تتميز هذه الطريقة بالسرعة الفائقة لتنفيذ أمر التحويل لكنها أكثر تكلفة بحيث يقطع البنك مبلغ (500 دج + Taxe).

يحتفظ بنسختين من أمر التحويل ونسخة تعطى للزبون وتملاً وثيقة أخرى خاصة بالفاكس.

3- التحويل عن طريق Télé traitement (نفس البنك même banque): هي طريقة حديثة

وخاصة ببنك الـ BADR فقط، وهي تعتمد على جهاز الكمبيوتر وعلى نظام "SYBU" والذي يختلف عن أنظمة البنوك الأخرى، تكاليفه منخفضة نوعا ما (400 دج + Taxe).

4- عن طريق الفاكس FAX (بنك مختلف inter banque): (2.000 دج + Taxe).**ب- التحويل الخارجي - بالعملة الصعبة - :**

يقدم المستورد الفاتورة للبنك فيصادق عليها البنك ويملاً وثيقة، ويصادق كذلك البنك على هذه الوثيقة بالجهة الخلفية واضعا الرمز الخاص بالبنك والتاريخ ومعلومات خاصة بالعملية وتوضع هذه المعلومات في جهاز الكمبيوتر، ويرقم هذا الملف، وتسمى عملية التوطين.

كما يطلب من الزبون :

- وثيقة جمركية للتأكد من السلعة القادمة للجزائر.

- الفاتورة مصادق عليها.

- وثيقة تسمى Formule 4 تسلم له من طرف البنك.

- يرسل الملف إلى الـ BADR الرئيسي والذي يرسله بدوره إلى بنك الجزائر، ثم يحول المبلغ من حساب المستورد بالعملة الصعبة إلى البنك الأجنبي عن طريق شبكة SWIFF وهذه الشبكة ليست في متناول الوكالات وتستخدم من طرف البنوك الرئيسية.

ونجد الإشارة إلى أن التحويل عبر شبكة SWIFF يتم بملاً ورقة ترسل عبر الجهاز إلى البنك المطلوب.

إن عمليات التحويل التي تتم على مستوى الوكالات تعاني من طول فترة التحويل لأنها غير مخولة باستخدام شبكة SWIFF، وينتظر الزبون حتى يرسل ملفه للبنك الرئيسي ثم البنك المركزي، رغم أنه تم تفادي العديد من العراقيل هذه المهمة بإدخال أجهزة متطورة على مستوى بنك الـ BADR كالأجهزة التي تقوم بملاً تلقائياً البيانات على الوثائق الخاصة بالشبكات أو بالتحويلات، كذلك أجهزة عد النقود ... إلخ.

المطلب الثالث: السفتجة والسند لأمر.**أ- السفتجة:**

بنك الـ BADR كغيره من البنوك يتعامل بالسفتجة كأهم وسائل الدفع للتجار، سواء كانت صفقاتهم داخلية أم الخارجية وهناك ثلاث أنواع:

1- السفتجة العادية: عقد التسليم تكون مرفقة بالوثائق التجارية المتفق عليها في السفتجة (بالنسبة للمستورد)، ويقبل أن يوظفها له بنكه بعدما ترسل إلى مصدر من أجل التحصيل، فيقوم هذا الأخير بتقديمها لبنك المستورد من أجل الدفع في موعد الاستحقاق يكون أسبوعين أو ثلاثة أسابيع قبل تسليم البضاعة

2- السفتجة في إطار التحصيل المستندي: تختلف هذه السفتجة عن السابقة في أن البنك يشترط بأن يكون التحصيل المستندي مرفق بالوثائق التجارية الضرورية حتى يتمكن من الحصول على البضاعة وكذلك جمركتها وقبول السفتجة في موعد الاستحقاق المتفق عليها سابقاً

3- السفتجة في إطار الاعتماد المستندي:

البنك يفتح اعتماد لصالح المصدر الذي يقبل صفة التاجر المسحوبة عليه، وإن هذا الاعتماد لا يكون مدفوعاً إلا إذا تحصل البنك على الوثائق المطابقة والمرفقة بالسفتجة من المسحوب عليه.

بالإضافة إلى هذه الأنواع التي تستخدم في إطار التعامل مع الخارج يستخدم النوع المعروف من السفتجات التي تستخدم داخل الوطن والتي منها: **السفتجة الفورية والسفتجة المضمونة.**

البائع هو الذي يقوم بإصدار السفتجة بحيث يمنحها للمشتري في حال عدم قدرته للدفع فوراً، وليس هناك شكل موحد للسفتجة.

لا تخلوا السفتجة من عيوب كثيرة. قد تخلق أزمات خاصة للبنك، فقد شهد بنك الـ BADR عدة محاولات لتزوير بيانات السفتجة دون أن يكون هناك بيع وشراء في الواقع.

أي أن يتحصل حامل السفتجة، على قرض من البنك، وهذا يعني زيادة الكتلة النقدية دون أن يقابلها زيادة في الكتلة الإنتاجية مما يخلق نوع من التضخم ولهذا أصبح هذا البنك يطلب فاتورة البيع والشراء بين المتعاملين مرفقة بالسفتجة حتى يتفادى هذا المشكل.

يقطع البنك فائدة على السفتجة التي لا تمر بالمقاصة (5,6 %) بينما التي تمر بالمقاصة نسبة (5,8 %)

ب- السند لأمر:

إن الزبائن في بعض الحالات يفضلون سند لأمر عن الشيك وذلك لأنه لا ينطوي على مدة الصلاحية فالشيك يصبح غير صالح بعد مرور 3 سنوات و 20 يوم، مما يجعل مستعملون يأخذون هذا العامل في الحسبان، بينما السند لأمر فهو صالح للاستعمال في أي وقت وعليه يمكن إصداره بتاريخ استحقاق أطول من الشيك.

كذلك السند لأمر يمكن أن يدفعه البنك أو الشخص آخر (وذلك بكتابة عنوانه على السند) وهذا قد يمنح حرية أكبر لمصدر السند، بينما الشيك البنك هو الوحيد الملزم بدفعه لحامله.

إن استخدام السندات لأمر هو أشمل من استخدام السفتجة وذلك لأنه لا يقتصر على المعاملات التجارية فقط بل المدنية أيضا.

المبحث الرابع: وسائل الدفع الحديثة بهذا البنك**المطلب الأول: البطاقة البنكية المشتركة CIB**

مع إنشاء شركة SATIM في أبريل 1995، أوكلت لها مهمة إنشاء تجمع بين عدة بنوك من خلال مشروع البطاقة البنكية المشتركة CIB، واستطاع هذا المشروع أن يرى النور في سنة 1997 حيث يسمح لحامل البطاقة السحب من أي موزع آلي مهما كانت الوكالة التابعة له. أصدرت المديرية العامة للـ BADR الأمر بإيقاف المنتج الأول، ألا وهو بطاقة الدفع والسحب BADR وكان تاريخ 2000/12/31 هو تاريخ اختفاءها من السوق.

خلقت البطاقة CIB تجمع بين خمسة بنوك تجارية هي: البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري وكذا شركة البريد والمواصلات سابقاً (PTT).

- في أول الأمر كان قبول هذا المنتج الجديد صعباً من طرف الزبائن لعدة أسباب.
- الزبائن الأوائل والتجار الحاملين لبطاقة الدفع والسحب BADR تزعمت ثقتهم بالبنك وذلك يعود إلى غياب الاتصال بين الطرفين، وهذا ما أدى بالزبائن الحاملين البطاقة خاصة التجار بوصفهم البنك بعدم الجدية و وعدم الاكتراث لهم.
- المبلغ المسموح به للسحب قليل سواءً كان من أجهزة DAB التابعة للـ BADR أو على مستوى البنوك الأخرى المنخرطة.
- للأفراد قناعة بالنقود إذ أنهم مرتاحون للعملة النقدية -السيولة- أكثر من العملة الكتابية وهذا ما يميز الاقتصاديات المتخلفة.

أ- تعريف البطاقة البنكية المشتركة CIB ومهامها:

البطاقة البنكية المشتركة CIB هي دعم لإثبات الهوية أصدرها البنك لزيائنه كبديل عن النقود أو كصورة متطورة للشيك. وتسمح لحاملها بالقيام بعدة عمليات سحب على الموزعين الآليين للأوراق النقدية التابعة لشركة SATIM وهي خاصة بالبنوك السابقة أضف إلى ذلك بنك CNEP، بنك البركة، وهي بطاقة وطنية صالحة فقط في الجزائر أي أنها صالحة في القطر الوطني وذات مدة صلاحية محددة في المكان والزمان

للبطاقة وجهان: وجه أمامي ووجه خلفي.

نجد في الوجه الأمامي:

- لها لون أزرق ممزوج بالأصفر مشكلا رمز المؤسسة (BADR).

- في الأعلى تسمية البنك (العنوان التجاري) بالأحرف العربية واللاتينية.

9	0	1	2	0	0	0	3	0	0	0	0	0	4	1	8
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16

- في الأعلى على اليمين جزء مخصص يحتوي على رمز (BADR) بالإضافة إلى رمز شركة (SATIM).

مثال:

حيث من 1 إلى 8 عبارة عن أرقام متعلقة بحامل البطاقة.

بينما الأرقام من 9 إلى 15 هي عبارة عن تركيبة أرقام يختلف من شخص لآخر محددة من طرف

(RMI) - الشبكة النقدية ما بين البنوك.

أما الرقم 16 عبارة عن مفتاح للمراقبة يحسب من خلال معادلة خاصة (Formule)

- في الجانب السفلي للبطاقة نجد:

سهم يشير إلى إدخال البطاقة في الجهاز.

مدة الصلاحية: الشهر والسنة.

اسم ولقب المستفيد.

في الوجه الخلفي نجد:

- تعليمة: صالحة فقط في الجزائر.

* تحمل البطاقة ثلاثة مساحات:

ISO3/ISO2/ISO1 مدمجة في مسارات مغناطيسية، داخلها توجد معلومات خاصة بالزبون والبنك وكيفية استعمال البطاقة.

- مسار بيضاء خاصة بإمضاء المستفيد.

- نص حول هذه البطاقة وعنوان BADR لإرسال البطاقة الضائعة إن وجدت ... إلخ.

* تسمح بطاقة CIB لصاحبها ممارسة عملياته المختلفة على مدى أيام الأسبوع (7 أيام/7 أيام) و(24 ساعة/24 ساعة).

ب- اكتساب البطاقة البنكية المشتركة CIB:

المستفيدون من هذه البطاقة هم أشخاص طبيعيين حاملون لحساب بالدينار الجزائري بإحدى وكالات بنك الـ BADR وعملهم معروف ويشترط أن يكون هذا الحساب في ديناميكية مستمرة.

كما تمنح لأشخاص طبيعيين لصالح أشخاص معنوية (شركات) لها حساب بالدينار الجزائري لدى إحدى وكالات (BADR).

وعليه تمنح البطاقة للأفراد الذين تتوفر فيهم الأهلية والصحة الجيدة وتمس كل شرائح المجتمع ولا تمنح للقاصرين أو فاقدي الأهلية.

وتمنح البطاقة لهؤلاء الأشخاص على مرحلتين:

1- طلب البطاقة:

يتقدم الزبون إلى إحدى وكالات البنك ليقدم طلبه، فتتأكد الوكالة من بأن لديه حساب ومدى مطابقته لشروط منح البطاقة، فيتم تكوين وإمضاء عقد حامل البطاقة CIB الذي يكون على 03 نسخ.

بعد إمضاء مدير الوكالة بالموافقة ويحفظ هذا العقد ع مستوى الوكالة.

تعد الوكالة قائمة بطالبي البطاقات أو طلبات إعادة تركيب الرقم السري وترسل إلى مديرية دراسة السوق والمنتجات (DEMP) عبر الفاكس.

تقوم هذه الأخيرة (DEMP) بتجميع الطلبات وترسلها إلى (SATIM) وتقوم هذه الأخيرة بمعالجة الطلبات خلال أسبوع وتوضع تحت تصرف (BADR/DEMP) بعد ذلك توزع البطاقات على الوكالات حسب الطلبية، وتتم مراقبة أي خطأ على مستوى الوكالة تقوم بإرسال فاكس للـ DEMP دليلاً على استلامها البطاقات وكخطوة أخيرة تقوم (DEMP) بإرسال الأرقام السرية للوكالة.

ومدة هذه العملية 30 يوماً.

2- تسليم البطاقة إلى الزبون:

تسليم البطاقة للزبون يكون مقابل إمضاء المستفيد على ظهر البطاقة وعلى السجل الذي فتح لهذا الصدد، تسلم النسخة الأصلية للعقد لصاحب البطاقة ونسخة إلى (DEMP) ونسخة تحفظ في ملف حامل البطاقة على مستوى الوكالة البنكية.

ج- ضياع البطاقة، التجديد، الاستبدال وإنهاء العقد:

1- ضياع البطاقة:

على الزبون أن يبلغ الوكالة بذلك، عبر الهاتف أو التلكس ... إلخ، أو التقدم إلى الوكالة وتحرير تقرير خطي، وذلك ليتم وضع إعلان المعارضة من مركز معارضة "RMI" لإجراء معارضة مباشرة وتبقى تحت مسؤولية حاملها لمدة 08 أيام

2- تجديد البطاقة: يتم ذلك قبل شهرين من مدة الصلاحية.

* هناك نوعان:

- بطاقة قابلة للتجديد: ويتم التجديد تلقائياً وأتوماتيكياً من طرف SATIM.
- بطاقة غير قابلة للتجديد: وهذا حسب طلب خطي للزبون للوكالة بعدم التجديد.

3- الاستبدال: يتم الاستبدال في حالات السرقة أو الضياع، تغيير رقم الحساب، وفي هذه الحالة يدفع الزبون قيمة البطاقة من جديد.

4- إنهاء العقد: يكون في حالتين:

- يطلب من الزبون بتقديمه طلب خطي.

- يطلب من الوكالة وهذا في حال عدم ارتياح الوكالة لحساب الزبون.

* يستفيد البنك من عمولة إضافة إلى أنها تخفف الضغط على الشبابيك، وتكون هذه العمولة في كل عملية سحب بالبطاقة من الموزع DAB وهنا نميز حالتين:

- عمولة المعالجة: وهي تخص كل عمليات سحب العمولة من DAB مهما كانت المبالغ فإذا كان الزبون للـ BADR فإنه يرد مبلغ 30 دج -السحب من BADR-. أما إذا كان السحب من PTT مثلاً فعليه سحب 35 دج.

- عمولة التحويل الخارجي Inter change:

- حامل البطاقة هو زبون لإحدى البنوك الأخرى ويسحب من إحدى وكالات الـ BADR تقطع منه 5 دج لفائدة الـ BADR.

* وهناك عدة عمولات يقطعها البنك في حالات عديدة.

المطلب الثاني: إجراءات المقاصة الإلكترونية على مستوى الوكالة

لقد عرفت البنوك زيادة معتبرة في حجم المدفوعات الورقية sur papier . paiement و بالتالي ارتفعت تكلفة المعالجة اليدوية، وبالتوازي مع ذلك كانت إجراءات المقاصة الكلاسيكية تتم بوتيرة بطيئة وغير آمنة بشكل كبير.

لهذا فقد رأت الجهات الوصية إلى ضرورة تطوير المقاصة فظهر ما يسمى المقاصة الإلكترونية La Télétraitement، وأصبحت هذه الأخيرة كأحد أهم وأحدث الإجراءات التي اتخذت من أجل تطوير نظام الدفع بالبنوك الجزائرية، وبنك الـ BADR يعد من البنوك الرائدة إلى استغلال هذه التقنية في الجزائر، بحيث وفر الموارد المالية اللازمة والتكوين العالي المستوى لأعوانه وهذا صهراً على إنجاح المشروع.

1- إجراءات معالجة الشيك في إطار المقاصة الإلكترونية:

كانت معالجة الشيك كأول خطوة قام بها بنك الـ BADR في إطار المقاصة الإلكترونية لأنه وبساطة يعد من أهم وسائل الدفع بالجزائر.

تتم العملية على مستويين أساسيين هما:

أ- **على مستوى الواجهة المرئية (الأمامية) Au niveau de Front Office**

ب- **على مستوى الجزء الخلفي (الغير مرئي) Au niveau de Back office**

وسنتطرق إلى العملية بالتفصيل وتتم كما يلي:

أ- على مستوى Front Office:

* مرحلة الاستعمال والمراقبة للعملية:

- يتقدم الزبون إلى البنك ويقدم الشيك على مستوى الشباك للعون، فيقوم هذا الأخير بإجراءات المراقبة فيبدأ بالقيمة الإجبارية ويقارنه بوثيقة إثبات تسمى Bordereau.

- يتأكد من أن الزبون له حساب مفتوح لدى البنك.

- تتم عملية المراقبة وفقاً لمقاييس معينة، وإذا وافق الشيك هذه المقاييس فإن العون يعطي -يسلم وثيقة للزبون مبدئياً أنه قد قبل الشيك وأنه مر بمرحلة المراقبة المبدئية. أما في حالة عدم توافقة الشيك مع المقاييس فيرفض الشيك ويرجع إلى الزبون وبالتالي الشيك غير قابل للتحصيل

وتكمن هذه المقاييس فيما يلي:

- القيمة الإجبارية للشيك.
 - عدم التوافق بين الشيك ووثيقة الإثبات Bordereau.
 - عدم صحة المعلومات البنكية.
- ويحضر الشيك لمرحلة التجريد من طابعه المادي La dématérialisation.

* تأتي عملية حجز الشيكات آلياً La saisie des chèques وذلك من خلال عملية المحاسبة العملية، وتتم المحاسبة الآلية للشيك (في الوقت الحقيقي). وفي نهاية اليوم تبعث الشيكات إلى الموزع المركزي (Serveur Central). وتتم عملية الحجز آلياً عبر جهاز الكمبيوتر. وتنتقل العملية إلى المستوى الثاني

.Back office

ب- على مستوى الجزء الخلفي (الغير مرئي) Au niveau de Back office

يحول الشيك إلى هذا المستوى من أجل إتمام العملية على النحو التالي:

* تبدأ عملية التصوير الإشعاعي للشيك Scannérisation وكذا رقمنة Numérisation الشيك ويتم ذلك عبر جهاز Scanner يكون مربوط أوتوماتيكياً بالخط (OCRB).

* عملية التصوير الإشعاعي للشيك تكشف وجهي الشيك (Recto Verso) وتسمح بالتأكد من قيمة مبلغ الشيك* وهذا يتم عبر جهاز الكمبيوتر المتصل بالخط (OCRB) وهذا الأخير يتم إما داخلياً إحدى وكالات البنك الـ BADR (inter bancaire) (Passerelle interne). أو على مستوى إحدى البنوك الأخرى (inter Bancaire).

* بعدها يتم الإرسال إلى المديرية المركزية لبنك الـ BADR والذي يقرر فيما بعد قبول من عدمه للعملية -وذلك آلياً- وفي حالة الرفض ترسل المديرية المركزية أسباب الرفض وتطلب من الوكالة التصحيح.

* بعد عمليات التسوية تبلغ الوكالة بذلك، وترسل الشيكات المتداولة التي تزيد قيمتها على 200.000 دج عن طريق بريد "AME" تداول سريع، أم الشيكات الغير متداولة ترسل عادياً عن طريق "AME".

* رقمنة الشيكات تسمح على التأكد من صحة معطيات الشيك.

* قيمة الشيك يجب أن تساوي أو تقوف 50.000 دج (شرط أساسي) لأن الشيكات الأقل قيمة يتحمل البنك مسؤولية تحمل الخطر.

* Les Cheques 50.000 DA et plus seront scanner.

* Les cheques main de 50.000 DA seront numéroté seulement.

- بعض الملاحظات حول العملية:

1- في حالة الخروج عن المقاييس الضرورية في الشيك يتم التصحيح، ويتم إجبار الزبون بذلك لكي يوضع في صلب الموضوع.

2- إن سير عمليات المراقبة على مستوى الوكالة وكذا على المستوى المركزي يضع حدا للأخطاء والتزوير وهذا ما يضيف على العملية أكثر شفافية ونجاعة.

3- بلغت عملية معالجة الشيكات مرحلة متقدمة حيث بلغت 85 % في غضون شهر جانفي 2007.

2- إجراءات معالجة التحويل في إطار المقاصة الإلكترونية:

لم تحض هذه العملية نفس القدر من الانتشار مقارنة مع معالجة الشيك لكنها أدرجت التحويلات في إطار المقاصة الإلكترونية.

تتم هذه العملية كما يلي:

- على مستوى Front office:

- تشتترط تدفق نقدي.
- التحويل على أمر التحويل يتم بمرحلة التجريد من الطابع المادي وكذا المراقبة.
- يركز النظام على تقديم الزبون لدعامة مغناطيسية - قرص مضغوط - Disquette.
- تتم تجريب هذا القرص بـ "Anti- Virus" وبعدها تراقب الكشوفات وبالتالي تتأكد صحة الكشوفات.

- يتم التحويل الآلي للمعطيات، وفي الأخير وفي الأخير يتم اتخاذ القرار إما:

- إجراء التحويل.
- أو رفض التحويل (في هذه الحالة يجب التصحيح)

3- البطاقات البنكية في إطار المقاصة الإلكترونية:

البطاقة البنكية المشتركة "CIB" هي نفسها أداة لتطوير نظم الدفع بالجزائر، يمنع من أن تدرج في

إطار برامج المقاصة الإلكترونية.

ونظرا لمعالجة هذه النقطة على مستوى سابق فإننا لن نعالجها بالتفصيل. ولها نفس الإجراءات السالفة الذكر.

4- الكمبيالات والسند لأمر في إطار المقاصة الإلكترونية:

لقد جردت السندات من طابعها المادي effets dématérialisés وقد شملت السفتجة المرقمة (LCR)* والسند لأمر (BAR)*.

وتمر عملية المقاصة بنفس مراحل الشيك. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعرف استعمالاً محدوداً لهذه الوسائل -السندات-

5- الاقتطاعات في إطار المقاصة الإلكترونية:

كخطوة أخيرة فإن الاقتطاعات كان يفترض أن تدخل ولكن لم تدخل لحد الآن وكانت أوائل شهر جانفي 2007 الفترة المقررة لذلك.

- الاقتطاع هي عملية تهتم بالمؤسسات الكبرى كسوناطراك، سونالغاز، الجزائرية للمياه والإدارة العمومية والشركات المعتمدة.
- المعالجة تتم إما عن طريق القرص المضغوط Disquette أو التحويل عن بعد .Télétransmission
- مراقبة ومعاينة الكشوفات Vérification des fichiers**.
- وتتم بإجراء مشابهة للسالفة الذكر.
- في حالة عودة كشوفات الاقتطاعات يتم إشعار الزبون بذلك.

* LCR: lettre de Crédit Relevé.

* BAR: Billet à Ordre Relevé.

** la banque donne au client un délai de 20 jours pour lui permettre de manifester au pré de la sonelgaz (demande d'opposition). S'il n'est pas convaincu, ce délai c'est a compter de la date de réception de sa facture.

En cas de paiement, la banque envoie au client un avis de débit pour lui informer.

خلاصة الفصل

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم بنوك القطاع العمومي في الجزائر، والذي يمتاز بحدائثة الهيكلية وهذا تماشياً مع التطورات الدولية، وفي هذا السياق فإنه قام بخطوات ملحوظة في سبيل إنجاز مشروع النقدية وكذا تطوير نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر.

حدائثة الإمكانيات تساعد على المضي قدماً في المشروع، لكن هذا وحده لا يكفي بل يجب تكثيف الجهود لمحاولة إعادة تشكيل الأعوان بشكل ديناميكي ومستمر.

رغم أن تجسيد مشروع المقاصة الإلكترونية في الجزائر لم تمر عليه فترة زمنية طويلة إلا أننا وكمرحلة أولى يمكن أن نلاحظ أن هذه العملية مقتصرة حالياً وبشكل كبير على الشيكات فقط، وأن آجال تعميم العملية على الوسائل الأخرى -الاقتطاعات مثلاً- لم تحترم وبالتالي عرفت نوعاً من التأخر.

من أجل إنجاز المشروع أكثر يجب احترام الإطار الزمني المسطر لكل مرحلة وإلا أصبحت هذه إلا عملية لا تحقق الأهداف المنوطة بها.

الخاتمة العامة

وفي الختام بعد أن أنهينا من إنجاز رسالة التخرج بفضل الله وعونه نأمل أن نكون قد أوصلنا فكرتنا بوضوح وببساطة حيث تمت دراستنا في وكالة مستغانم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لذلك تسعى البنوك إلى تطوير خدماتها بجودة عالية و باقل التكاليف و سرعة في الاداء و تتضمن ارضاء الزبائن و تحقيق استقرارها و زيادة ايراداتها . ومن هنا سنقوم بعرض ما قمنا به في هذا الموضوع ببيان اهم الفرضيات و النتائج و التوصيلات التي خرجنا بها من هذه الدراسة .

- اختبار الفرضيات :

- تؤكد الفرضية الاولى : ينجذب العميل الى استخدام البنوك الالكترونية الجزائرية بسبب العديد من الحوافز اهمها :

- تحقيق الامن و الخصوصية و سرعة الحصول على الخدمات المصرفية بالالكترونية من اسباب تفضيل الصرفة الالكترونية عن التقليدية .

- التوعية البنكية الالكترونية و تعزيز نموها و قدرتها على تشغيل الاموال و تحقيق عوائد مرتفعة .
- تؤكد الفرضية الثانية :

- يسمح باستخدام وسائل الدفع الحديثة للبنوك الالكترونية في الجزائر بتحقيق العديد من المزايا اهمها :
- يعتبر اللجوء الى البنوك الالكترونية احد وسائل المنافسة و ايضا اللجوء الى تقديم الخدمات بوقت قصير باقل تكلفة .

نؤكد الفرضية الثالثة :

- تعاني البنوك الالكترونية في الجزائر العديد من الصعوبات والعراقيل اهمها:

- عدم توفر البنية التحتية لدى البنوك الالكترونية الجزائرية مما يصعب توسيع خدماتها .
- دراسة النتائج النظرية:

- تقدم البنوك الالكترونية فوائد عديدة لعملائها من سرعة و امان و اختصار في الجهد.

- قلة استخدام البطاقة الائتمانية من قبل العملاء بسبب قلة الثقافة الالكترونية .

- ان العمليات المصرفية الالكترونية تحتاج الى اطار كفاء و خبرة في حالة حدوث خطأ الكتروني في الاجهزة الالكترونية عند استعمالها .

- يؤدي انتشار فروع المصارف الالكترونية تسهيل الخدمة لزبون .

- الصيرفة الالكترونية ليس لها وجود وفعالية في النظام المصرفي الجزائري بشكل كبير.

- دراسة النتائج التطبيقية:

- وقد استهدف الجزء التطبيقي من الدراسة على تقييم مدى تأثير و تطوير جودة الخدمات البنكية الالكترونية في البنك .

- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجهد كبير في عملية تطوير خدمات الالكترونية عن طريق وكالاته .

- نقص التكنولوجيا والوعي التكنولوجي للتعامل بوسائل حديثة من قبل زبائن البنك.
- من بين اهداف البنك الوصول الى توصيل الخدمة الالكترونية للزبون بالطريقة السريعة في اي مكان وبتكاليف اقل .
- تتميز الوكالة البنكية محل الدراسة بدقة حساباتها والحفاظ عليها . وتقديم الخدمة في الاوقات والمواعيد.
- يعد التقدم التكنولوجي من اهم العوامل المساعدة في تطوير تقنيات الصيرفة الالكترونية.
- التوصيات والاقتراحات :
- تحسيس العملاء بمزايا الخدمات المصرفية الالكترونية وهذا من خلال الاشهار والاعلانات وايام دراسية في هذا المجال .
- العمل على تامين كل من الخدمات والتحويلات الالكترونية.
- يجب ان يكون قانون البنوك اكثر دقة ببيان العمليات المصرفية التقليدية والالكترونية واكثر وضوحا بوضع العقوبات حالة مخالفة.
- الاكثار من اجهزة الرقابة المتطورة على الصرافات الالية .
- على البنوك الجزائرية مواكبة التطور الحاصل في البنوك الالكترونية والعمل على جذب عملاء اكثر لاستخدام للخدمات المصرفية الحديثة .
- وفي الختام نتمنى ان نكون قد وفقنا بتقديم جهدنا متواضعا لهذه الدراسة يخدم الجهات المعنية في مجال البنوك الالكترونية والخدمات التي تقدمها.
- ولا يمكن القول ان تكون دراستنا هذه متكاملة حيث اننا تركنا المجال لمن يأتي من بعدنا يكمل ما فاتنا ذكره ، فان العلم قائم على الترابط والبناء بتكامل المعرفة ولا يمكن حصره في منهل محدد بعينه.

خلاصة:

إن واقع البنوك الإلكترونية في الجزائر يعتبر حديث النشأة و يعد منافسا للبنوك التقليدية حيث له عدة مزايا لو عممت على جميع التحولات من حيث البيع و الشراء بالبطاقات الإئتمانية لتطورت التجارة الإلكترونية إلا أن نقص ثقافة المستهلك و عدم ثقته في هذه البنوك و هذا نتيجة ما حصل سابقا (بنك الخليفة) من جهة و كذلك نقص الأمن السيبراني من جهة أخرى و عدم تعامل المساحات الكبرى و منتجات أخرى مثل نقاط بيع السيارات، حيث يشترطان نقدا أو عن طريق الصكوك البنكية مما أدى إلى عرقلة تطور البنوك الإلكترونية و عليه يجب على الدولة أن تتفطن و تعمل من أجل تطوير هذه البنوك و زرع الثقة في الزبون و تشجيعهم بالتحفيزات.

résumé:

La réalité des banques électroniques en Algérie est d'origine récente et est considérée comme un concurrent des banques traditionnelles, car elle présente plusieurs avantages (Al-Khalifa Bank) d'une part, ainsi que le manque de cybersécurité d'autre part, et l'incapacité à traiter de grandes surfaces et d'autres produits tels que les points de vente de voitures, car ils sont nécessaires en espèces ou par chèques bancaires, ce qui a conduit à entraver le développement des banques électroniques, et en conséquence l'État doit être prudent et Cela fonctionne pour développer ces banques, inspirer confiance aux clients et les encourager avec des incitations.

قائمة المراجع

المراجع:

- 1- سامر بطرس جلدة، النقود و البنوك دار البداية عمان الطبعة الأولى 2008 ص 78
- 2-إسماعيل أحمد الشناوي د-أحمد السريفي، د- أحمد رمضان نعمة الله إقتصادية النقود و البنوك و الأسواق المالية دار التعليم الجامعي 2001 ص 183-
- 3- د- فلاح حسن عدلي الحسيني، د-عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمشي و 1 إشراك معاصر)، دار وائل للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى 2008 ص 33، يوسف كمال أهمية البنوك التجارية
- 4- سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى ص 19-20
- 5- د- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية و المصرفية، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 1 الأولى ص 21، ص 58

الملاحق

الملحق رقم 01: واجهة خدمة بدر إتصال

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

جدید نوو
NOUVEAU

لكل
إنشغالاتكم
Pour toutes vos
préoccupations

بدر بنك
يضع تحت تصرفكم
مركزه للاتصال

La BADR BANK met à votre disposition
son CENTRE D'APPELS

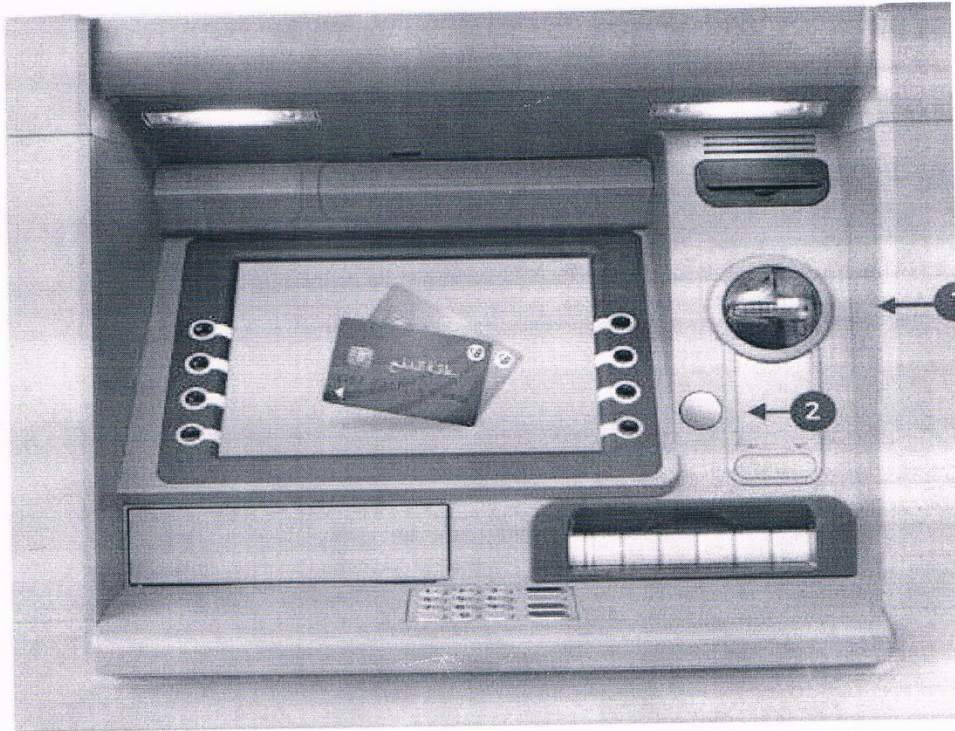
BADR
ittissal

www.badr-bank.dz

اتصلوا بـ 021 428 428
Appelez le 021 428 428

Création: BADR BANK

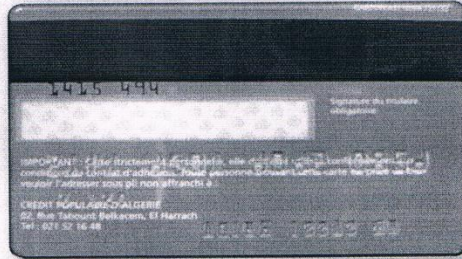
الملحق رقم 02: الجهاز الآلي للأوراق النقدية



الملحق رقم 03: جهاز الدفع الإلكتروني TPE



الملحق رقم 04: الوجه الأمامي والخلفي للبطاقة البنكية



الملحق رقم 05: طلب تجديد البطاقة البنكية



BANQUE DE L'AGRICULTEUR ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DEMAND DE CARTE INTERBANCAIRE « C.B.R.INTERBACAIRE »

G.R.E : Adrar 001.
A.L.E : Adrar 252.

Date : .. / .. / ..

Je soussigné(e), Mr, Mme, Melle, sollicite la
Banque de l'Agriculture et du Développement Rural pour l'octroi d'une carte
de retrait interbancaire « C.B.R.I »

A mon nom

Nom :

Prénom :

Date de naissance :

Adresse :

Profession :

Montant revenu mensuel :

N° de compte à débiter :

Date et signature du Titulaire de compte	Signature du beneficiaire	Signature du directeur d'agence

الملحق رقم 06: طلب تعطيل البطاقة البنكية

CONTRAT
CARTE INTERBANCAIRE DE PAIEMENT

G.R.E. : _____ AGENCY : _____ CODE : _____

N° du contrat _____ Date _____

Titulaire du compte

Je soussigné(e) Mr, Mme, Melle (1) : Nom _____ et prénoms _____

Raison sociale : _____

Adresse du domicile : _____

Code postal : _____ Ville _____ Tél _____

Compte n° _____

Nature du compte : Particulier Société

Date d'ouverture : _____

Date d'expiration : _____

Sollicite de la banque la délivrance d'une carte interbancaire de paiement et reconnais avoir pris connaissance des conditions générales de fonctionnement de la carte de paiement et y adhère sans réserve

à mon nom au nom du porteur ci-après désigné

Titulaire de la carte

Mr, Mme, Melle (1) : Nom _____ et prénoms _____

Date et lieu de naissance : _____ à _____ Wilaya _____

Profession : _____

Adresse : _____

Plafond hebdomadaire de retrait : _____ DA)

Plafond mensuel de paiement : _____ DA) à la date de signature du contrat

N° de la carte : _____

(1) Rayer la mention inutile

الملحق رقم 07: أشكال دفاتر التوفير



الملحق رقم 08: شكل الصك البنكي

DA

Cheque: 4206166
Série: WE

Payez contre ce chèque

الدفعوا مقابل هذا الشيك

Al'ordre de

Payable à :
Agence: ADRAR 252
PLACE DES MARTYRS
01000 ADRAR

نوملي

N° DE COMPTE
NOM ET PRENOM
ADRESSE

Le في

PIÈRE DE NE RIEN ÉCRIRE DANS LA ZONE BLANCHE

4206166

N° Référence d'Identification Bancaire

الملحق رقم 09: شكل بطاقة السحب CBRI

الوجه الخلفي

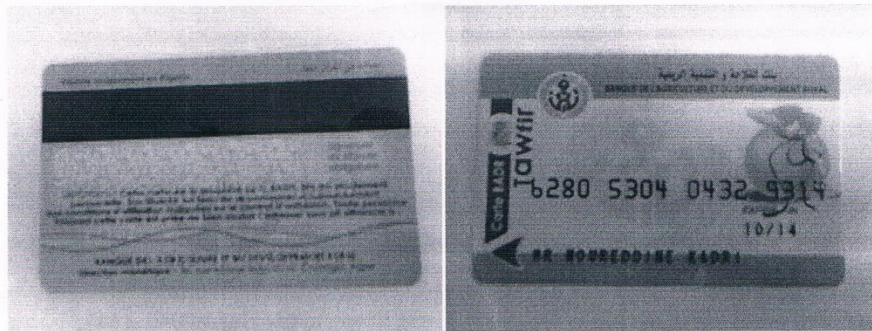
الوجه الأمامي



الملحق رقم 10: شكل البطاقة النقدية TWFIR

الوجه الخلفي

الوجه الأمامي



الملحق رقم 11: شكل بطاقة السحب CBRI



الملحق رقم 12: شكل البطاقة النقدية الذهبية CIB GOLD

